الأحمد والدعوة الى "حرب أهلية" في غزة!

كتب حسن عصفور/ يوما طالب رئيس سلطة رام الله وحركة فتح محمود عباس، وفي خطاب علني، عضو مركزية فتح جبريل الرجوب، ان لا يتحدث في السياسة، وأن يهتم بالرياضة، في إشارة الى سلسلة "التصريحات الغبي"ة التي أطلقها أحرجت عباس وفصيله مع دول عربية، وخاصة الشقيقة الكبرى مصر.

ويبدو أن الرجوب أخذ كثيرا من ملاحظة عباس التي قالها، ولم يعد يبحث يوميا عن وسيلة إعلام عبرية او عربية ليقول ما لا يرضي عباس ويرضي بلدان تدفع له مقابل ما يقول، لكن المفاجأة الكبرى، جسدها من يحمل ملف "الحوار" في مركزية فتح، عزام الأحمد، وهو الشخص الذي وقع الإتفاقات وخاصة إتفاق الشاطئ عام 2014، وإتفاق القاهرة 2017.

الأحمد، كان أحد رموز تشجيع عباس لحصار قطاع غزة وقطع الرواتب عن آلاف الموظفين، في سياق التماهي مع "النزعة العباسية" كي يعزز موقعه في منظمة المقاطعة، بعد أن عززها في فتح، ولكن يبدو ان الحصار والسياسة العنصرية التي تمارسها فتح عباس وحكومتها ضد أهالي القطاع، لم تعد كافية لهم، وبدأ البحث عن سبل جديدة..

الأحمد، وفي مقابلة مع تلفزيون سلطة عباس من القاهرة يوم الجمعة 6 يوليو 2018(مفيد ان يتم بحث حقيقة المكتب وتكالفيه ودوره أيضا)، دعا الى ضرورة التحرك لإسقاط حكم حماس، وقال ("على جماهير شعبنا مسؤولية أيضا في تقويض سلطة الانقسام، تحركوا ولكن مطلوب منهم أكثر ومتوقع منهم أكثر").

وأوضح الأحمد "أن التاريخ لم يحدد بعد، ولم تتفق فصائل منظمة التحرير على خطوات عملية لتقويض سلطة الانقسام، ونأمل التحرك الذي بدء في هذا الاتجاه أن ينجح، وأن لا نضطر للبحث عن وسائل أخرى غير تنفيذ الاتفاق الأخير".

تصريحات مندوب عباس، لا تحتاج إطلاقا لأي تفسير، فهي دعوة صريحة الى "حرب أهلية" في قطاع غزة، لإسقاط "حكم حماس"، وفي حال لم تنجح دعوته تلك هناك "وسائل أخرى" لتحقيق ذلك الهدف..

ولأنه لم يحدد تلك الوسائل سنفترض انها ستكون "حملة عسكرية شاملة"، والقوة التنفيذية قطعا ليست قوات عباس التي لا تجرؤ على دخول مخيم في الضفة، ولولا جيش الاحتلال لما تمكنت من مغادر مقارها خوفا وهلعا، ولذا يشير الأحمد الى أن من سيقوم بتلك " العملية" ليس سوى جيش دولة الاحتلال، باعتباره "الشريك الإستراتيجي" للسلطة العباسية.

الأحمد، ممثلا لسلطة بلا سلطة ورئيسها منسق جيش الاحتلال، وفقا لتصريحات صائب عريقات، زميل الأحمد في اللجنتين، لم يكتف بحركة الحصار والتجويع، لكنه بدأ يتجه الى الخلاص من قطاع غزة، ليس برميها في البحر كما تمنى يوما إسحق رابين، بل عبر "وسائل أخرى"، ولتكن حربا دموية أهلية أو حربا إسرائيلية..

المفارقة أن تلك التصريحات "خالية الدسم الذكائي"، تأتي قبل ايام من إنطلاق جولة جديدة من جولات التصالح برعاية مصرية، وأطلقها من القاهرة أيضا، في رسالة مسبقة أن لا ضرورة للحوار..وهي تصريحات تمثل "إهانة سياسية" للشقيقة الكبرى، قبل ان تكون للشعب الفلسطيني، أو فصائل العمل..

ربما يخرج من يفسر ان ذلك لا يمثل فتح، وأنه فقد السيطرة على ذاته و"فعل فعلته السياسية"، كـ"فعلة طفل خارج السيطرة" دون إدراك لمعنى الكلام، وله سبق كبير في هذا المجال، لكن التصريحات تلك، ولحسن الحظ أنها في تلفزيون السلطة كي لا يقال أنها "مدبلجة"، لا يمكن المرور عليها سريعا فهي دعوة صريحة للإقتتال الداخلي، بل وتحريض منه لحركة حماس ان تستعد لأي تحرك قادم بأنه محاولة لإسقاط حكمها ولذا عليها مواجهته بالرصاص، كما أنها دعوة لدولة الكيان بشن حرب عسكرية واسعة ضد قطاع غزة، عنوانها إسقاط "سيطرة حماس"..

الطريف أن تأتي تلك التصريحات بعد لقاء عباس بمندوب قطر للكيان ورام الله وغزة ..!

من حق فتح - عباس أن تفكر كما تريد، بل ولها الحق في العمل على إسقاط حكم حماس، ولكن بطرق وطنية وشعبية وليس عبر "خيانة وطنية وغير مشروعة"، ولو كان هناك قيادة فتحاوية تنتمي لفلسطيني وليس الى شخصية خطفت الشرعية

منذ زمن بعيد، وكرست اخطر مظاهر تدميرها عبر مجلس مزور قانونيا وسياسيا وشعبيا..لما سمحت لـ"هذا" البقاء يوما تاليا في منصبه!

كان يمكن القول أن الدعوة لإسقاط حكم حماس ستجد لها "قبولا شعبيا واسعا"، لو لم تتصرف سلطة عباس وفصيلها الأساسي فتح - المؤتمر السابع، بتلك السياسية العنصرية - التجويعية ضد قطاع غزة..

والسؤال، هل يمكن إعتبار تصريحات الـ"هذا" سقطت سهوا دون إدراك لمعنى الكلام، ام أنها رسالة أمريكية - إسرائيلية - قطرية مسبقة للتشويش على دور مصر القادم، ومحاولة تخريب علنية لأي جهد حقيقي لإغلاق ملف الإنقسام، ما قد يزعج كثيرا دولتي الكيان الإسرائيلي والكيان القطري..

الرد على هذه التصريحات اللاوطنية يجب أن يكون من "فصائل منظمة التحرير" قبل حماس، التي يتهمها الأحمد بأنها شريك في الحرب الأهلية القادمة، وبالتأكيد المطالبة رسميا بإزاحة الـ"هذا" عن اي مشاركة لها علاقة بالحوار أو المصالحة، وعدم القيام بذلك ليس سوى إمعان في التخريب..

الأحمد لم يقل يوما كلمة بضرورة التصدي للمشروع التهويدي، بل لم يشارك يوما في أي فعل شعبي ضد المحتل منذ عودته الى رام الله..لكنه أصبح "بطل" التحريض على الإقتتال الداخلي لتحقيق أمنية معلمه بتدمير قطاع غزة، ولكن عبر الإستعانة بـ"صديق عبري"!

ملاحظة: أيام رامي الحمد الله باتت معدودة في منصبه كوزير أول، تأخر الإطاحة به ناتج لخلاف فتحاوي فتحاوي عن من سيكون البديل..عباس يميل كثير الى مستشاره الإقتصادي وبعضهم الدكتور عورتاني وآخرين رافضين هذا وذاك..مسكين رامي حلمك طلع "يقظة"!

تنويه خاص: الشاب السويدي لادرا سجل لفلسطين مجموعة نقاط إيجابية في صراعها مع محتل غاصب..منعه من الدخول أصبح أكثر قيمة من الدخول..رب ضارة نافعة من بني صيهون!

العمادي ناطقا ومفاوضا بإسم حماس وإسرائيل!

كتب حسن عصفور/ خلال أيام عدة يبرز المندوب القطري لدي "تل أبيب ورام الله وغزة" محمد العمادي، كشخصية ملفته للإهتمام، عبر تصريحات كثيرها يمثل إساءة سياسية للشعب الفلسطيني عامة ولحركة حماس وسلطة عباس خاصة..

العمادي مستغلا المال القطري، والجغرافيا المكانية لإستضافة قيادة حماس، وعلاقة بلده "الشخصية" بمحمود عباس فيتحدث كما يحلو له "نيابة عن الشعب الفلسطيني"، يحدد له ما يجب وما لا يجب، وهو بذلك يتجاوز كل ما يمكن الحديث عنه..

مقابلات القطري، الأخيرة، تكشف مدى الإستهتار الذي يتعامل به هذا المندوب مع الوضع الفلسطيني، فبعد ان صمتت قيادة حماس، وكذا قيادة عباس بخصوص مطالبته عدم قيام إسرائيل بقصف المشاريع القطرية في حال قررت قصف قطاع غزة، كإهانة سياسية لم يسبق لها أي كان، عربيا ام أعجميا، لكنه وصل بالتمادي الى القمة لأنه لم يجد من يردعه، بل يدرك تماما أن طرفي النكبة لن يقوما حتى بلفت الانتباه إعلاميا، فله من "أوراق الضغط" عليهما ما يلجم كل منهما عن النطق..

العمادي، وفي مقابلة مع وسيلة إعلام عبرية تصرف وكأنه مفاوض رئيسي باسم حركة حماس، يحدد ما لها أن تقبل وما يمكنها ان ترفض، ويقدم عرضا "رخيصا" برخص دوره الخاص، عبر معادلة "الطائرات الورقية مقابل 5000 عامل غزة في إسرائيل"..

لا نعلم حقا هل قدمت قيادة حماس مثل هذه "المعادلة التفاوضية"، أم أنها إجتهاد قطري دون تنسيق مع قيادة الحركة..وفى كلتا الحالتين نحن أمام "وصفة سياسية جديدة" لتسخيف المظهر الكفاحي الفلسطيني..

المعادلة تلك تشير الى أن العمل القائم ليس مواجهة لمحتل وعمل لفرض معادلة سياسية وطنية، بل هي محاولة لإبتزاز إسرائيل على تقديم بعض "الخدمات الخاصة" لحماس في ظل أزمة حصار، ولا يوجد مهزلة وطنية تفوق تلك

المعادلة التي تسيء كليا الى حماس وتاريخها، بل والإدعاء أنها حركة "مقاومة"، ليكشف العمادي انها باتت حركة "مساومة" رخيصة..

لو أريد التعامل بالقطعة مع المظهر الكفاحي على الطريقة "العمادية"، لتحولت مسيرات العودة والغضب الى "سوق نخاسة سياسي"، فالطائرات الورقية لها سعر والبالونات الحرارية لها سعر والتظاهر له سعر، وأي فعل له سعر..مشهد من أغرب ما يمكن ان يتوقع الإنسان في كيفية تحول الفعل الكفاحي الى فعل تساومي ورخيص..

والأدهى أن يتحول الوسيط "الحمساوي" الى ناطق بإسم الطرف الإسرائيلي، عندما قالها صراحة، أن مطلب حماس بإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين مقابل ميناء وغيره، لا يمكن ان يكون، وذهب الى تحديد معادلة، لكنها إسرائيلية هذه المرة، "أسرى مقابل أسرى"..وفقط.

لا يوجد من حيث المبدأ أي عائق أن تلعب قطر دورا يفوق قدراتها الحقيقية، بل والإدراكية للملف الفلسطيني وتعقيداته، وكان لها أن تستفيد من خبرة فريق عباس في "تسويق الوهم"، وحركات "التدليس السياسي" بدلا من الوقوع في مسار الفجاجة التي تكشف علاقة خاصة مع إسرائيل وإستعداد أن يكون "ناطقا باسمها تفاوضيا"، بل وعدم إدراك لدور الوسيط..

يبدو أن دولة قطر لم تعد تدرك كيف ترضي دولة الكيان، لأسباب غير معلومة، ولكن ما ليس مسموحا لها ولغيرها التصرف وكأن هناك "فراغ تمثيلي" للشعب الفلسطيني، وأن الدولة ملتبسة "الإنتماء"، هي من تملك "مفتاح التمثيل"..

أن تصمت قيادة حماس مجددا على أقوال هذا العمادي فتلك "فضيحة سياسية تنال كثيرا من مصداقيتها" بل ومن الفعل الكفاحي الذي تتباهى به، وكذا من سلطة عباس دائمة الحديث عن "إستقلالية قرارها"، الى جانب الإهانة السياسية لها وتمثيلها.

للعمادي وغيره نقول إحزم مزاميرك بعيدا..إرحل قبل ان تجد فعلا غاضبا يكشف لك كم أنت لم تعد "شخصا مرغوبا" في بقايا الوطن الفلسطيني!

ملاحظة: عدنا للهبل السياسي حول معادلة الفرقة إياها، إما كل شئ او لا شئ..طيب لو كان الرد بأنه لا شئ، كيف بدك تسقط "صفقة العصر - صفقة غزة" يا "أبو العريف..الغباء موهبة مستحدثة في بلادي!

تنويه خاص: ملفت للإنتباه غياب "فصائل غزة" عن الحديث السياسي العام، شكلها مصابة بنوبة نوم مفاجئة نتيجة هبة إستخفاف حمساوية بهم ودورهم..تعودوا ما لم تغضبوا بجد لا قيمة لكم!

المصالحة الممكنة..إشتراطات وطنية وشروط غير وطنية!

كتب حسن عصفور/ سريعا أعادت الشقيقة مصر الى جدول الأعمال الفلسطينية، مسألة المصالحة الوطنية، بعد أن اصابها عطب معلوم جدا، قدم "خدمة كبرى" للعدو القومي ومشروعه التهويدي بإدامة أمد الإنقسام مزيدا من الوقت الى حين "إستكمال" أركانه في الضفة والقدس..

مصر ربما شكلت "إحراجا" لحركتي حماس وفتح بأن سارعت من خطاها نحو تطوير آلية العمل لتنفيذ إتفاقات التصالح القديمة، بروح جديدة وربما عبر "آلية مختلفة"، أو بالأدق بتدخل مصري مباشر كطرف شريك في التنفيذ، رقابة وإشرافا، ما يمثل تعديلا هاما بأن مصر ليست "وسيطا" تصالحيا بل "شريكا مباشرا..

الإستماع المصري لحركة الجهاد قبل الإستماع لطرفي "الإنقسام" كان اول رسالة تغيير هامة وصلت بأن هناك نهج جديد، وعليه إستمعت لوفد من حماس والذي خرج ليعلن عن "محادثات معمقة وجوهرية" حدثت في القاهرة، وكذا وفد فتح (المؤتمر السابع)..

إعلانات "الأطراف الفلسطينية الثلاثة" منحت مكانة لـ"التفاؤل السياسي" نحو تحقيق تقدم "جوهري" لوضع نهاية الصحفة السوداء في تاريخ الشعب الفلسطيني، بالتزامن مع تسارع الحديث عن "الصفقة الأمريكية الكبرى" و" الغزوة الإسرائيلية الجديدة" ضد قطاع غزة..

مصر تدرك تماما، ان المصالحة هي حجر الزاوية لرسم مشهد فلسطيني يمنع تحقيق "أهداف" الصفقة الأمريكية لتقاسم الضفة والقطاع وتهويد القدس وسرقة ما يقارب 15 % من الضفة لتصبح جزءا من دولة الكيان التي باتت تعلن عن ذاتها بأنها "دولة لليهود" في موجة عنصرية غير مسبوقة..ولذا بتسارع حركة التهويد العام، تسارع مصر بتشكيل المشهد الوطني الفلسطيني بما يسمح بمواجهة المستجد العدائي..

وكاد "التفاؤل السياسي" يصبح هو القاعدة الأساسية للحركة السياسية المصرية، وأن زمن "القسمة" اوشك على نهايته، لكن فجأة وبسياق غير السياق الوطني برزت محطات تفتح باب التساؤل الكبير هل حقا هناك مكان للمصالحة في العهد السياسي القائم..

محمد العمادي السفير القطري في تل أيب ورام الله وغزة، تحدث للقناة القطرية "الجزيرة" وباللغة الإنجليزية (لتصل أقواله لأمريكا وتل أبيب دون ترجمة)، وقرر من طرفه ان "دولته قطر تقوم بوساطة بين حماس وإسرائيل لعقد "هدنة" تستمر ما بين 5 - 10 سنوات، وأن حماس لا تثق في مصر..وسخر كثيرا من الجهود الخاصة بالمصالحة!

لنترك سخرية العمادي، ونتوقف عند وساطته لعقد "هدنة طويلة الأجل" بين الكيان وحماس، وهو إعلان رسمي بأن قطاع غزة أصبح "كيانا سياسيا" شبه مستقل، وأن قطر تمارس دورا وسيطا بينه والكيان الإسرائيلي، وذلك يعني أن المصالحة لم تعد لها ضرورة فحسب وفقا لسفير قطر، بل أن قطاع غزة بدأ عمليا بتنفيذ "صفقة ترامب الإقليمية"، ما يلغي كل جهد سياسي ممكن لتشكيل "جبهة وطنية لإسقاط الصفقة"، وإخراج حماس من حركة المواجهة، وتحويلها الى أداة تآمرية سياسية جديدة..

ودون تدقيق كبير في أقوال العمادي، فهي لا تستند الى أي "حقيقة ساسية"، وأن أقواله ليست سوى "إدعاء كاذب"، وأن إسرائيل لن تفاوض حماس بشكل منفرد ليس رفضا بل لأن أمريكا لها "صفقتها" التي تشترط غير حماس ممثلا، لكن العمادي أراد رمي حجرا ساما وسط مياه الحراك المصري، فإن لم تحقق هدفها بفتح معركة بين مصر وحماس فهي ستترك أثرا ما ما يؤدي الى "فرملة" قطار

مصر السريع الذي إنطلق، ويقدم خدمة مجانية لجبهة عباس ضد حماس لتهرب من المصالحة!

وبالتوازي مع تصريحات القطري، أمر محمود عباس تلفزيونه الخاص بفتح أبوابه لجبريل الرجوب، الكاره لمصر خدمة لقطر ودورها التآمري، ليضع "شروطا جديدة" لتحقيق المصالحة وفقا لـ"الفهم العباسي - إقرا اسما آخر"..

حديث الرجوب، وهو الذي ليس جزءا من وفد فتح للمصالحة، بصفته شخص مشبوه في السجل الأمني المصري، يمثل رسائل رئيس فتح الأخيرة ردا على الإنطلاقة المصرية، وما سيلي ذلك من كلام ليس سوى "حركة مجاملة"، لا أكثر، وما لم تقم فتح رسميا بالبراءة العلنية من تصريحات الرجوب، فإن أي رسالة فتحاوية غير التي قالها هذا الشخص تصبح بلا قيمة أو أهمية..

تزامن حركة الهجوم القطري ضد الحركة المصرية للمصالحة، مع "شروط عباس" الجديدة بلسان الجروب عمل متناسق وربما متفق عليه، بين أطراف "تحالف أعداء مصر" والتي تضم قطر وتركيا وجماعة الإخوان وبقاياهم في حماس ومحمود عباس وبعض فريقه وخاصة الرجوب..

"تحالف أعداء مصر" سريعا تحرك بتنسيق وتوافق سياسي لا يحتاج الى أي سوء فهم..

الرجوب، قال صراحة أن على حماس إنهاء الإنقلاب كليا وتسليم كل قطاع غزة لسلطة عباس، وأضاف العبارة التي تمثل "قنبلة التفجير"، بأن لا شراكة بالأمن وأنه سيخضع لـ"القيادة المنتخبة"..

سنتجاوز جهله السياسي - القانوني في تعريف "القيادة المنتخبة"، وعدم الإعتراف بالمجلس التشريعي ونتائج آخر إنتخابات "ديمقراطية" علنية 2006 حيث فازت حماس بأغلبية ساحقة وسقطت فتح سقوطا لا زال حاضرا..

الرجوب يضع "الشرط المستحيل"، بأن تستلم حماس ليس بتسليم القطاع "خاليا منها" الى عباس وفريقه، بل أن تقر مسبقا انها ليست جزءا من "الأجهزة الأمنية" ولن تكون، وعليها الإستسلام الكلي لموقف "القيادة المنتخبة" (وربما يقصد إنتخابات مجلس المقاطعة المزور وغير الشرعي قانونا وسياسة)، ما يعني

الإقرار بالرؤية الأمنية الفلسطينية الرسمية ومنها "التنسيق الأمني" مع المخابرات الأمريكية في حربها ضد "الإرهاب" وكذلك مع أجهزة أمن الاحتلال لمطاردة أعداء الاحتلال.

ولنترك كل ما قاله في مقابلة مطولة، ولندقق هل حقا من يقول ذلك يبحث أي شكل من المصالحة، لو ان الهدف بحثا للتصالح، لوضعت المسألة الأمنية في سياق التفاهم الوطني، وليس شرطا مسبقا، وقبل ذلك أن تعلن فتح و"قيادتها" الإلتزام الكلي بقرارت المؤسسة الرسمية الفلسطينية بما فيها المجلس غير الشرعي، والتي نصت صراحة على وقف كلي للتنسيق الأمني مع أجهزة الاحتلال وفك الارتباط به بكل جوانبه..

الرجوب تجاهل كليا "الشروط الوطنية" وصاغ شروطا جديدة ضمن تنسيق محور "تحالف أعداء مصر"، والحديث عن الأجهزة الأمنية وتركيبتها وعملها دون تنفيذ قرارات "فك الإرتباط" و"وقف التنسيق الأمني" تصبح خدمة للعدو وتفجيرا لأي جهد تصالحي..وعندها من حق حماس أن تشترط أن لا تصالح قبل الإلتزام بتنفيذ قرارات الرسمية الفلسطينية كلها وحزمة واحدة.زشروط غير وطنية تقابلها شروط وطنية!

ملاحظة: للمرة الثانية صمت قيادة حماس على تصريحات القطري يمس كثيرا من "حديث حماس" عن المقاومة والرد والردع..اللي مش قادر يردع محمد مش حيقدر يردع "شلومو"!

تنويه خاص: مفارقات مقابلة جبريل أنه نسي تماما جوهر الاحتلال..تناسى كليا التهويد والمشروع الإستيطاني..تذكر حسن عصفور ومصر وغزة .وآه كشف سر أن بيبي ركل عباس..مسكينة يا فتح!

"المصالحة الوطنية" مصلحة "فتحاوية" أكثر من حماس!

كتب حسن عصفور/ أيام قد تكون فاصلة بالمعني الشامل في الملف الفلسطيني بكامل مكوناته، بعد ان تنتهي حركة التفاعل الدائرة في القاهرة بخصوص محادثات "عودة الروح للمصالحة الوطنية"، حيث قدمت حركة فتح موقفها النهائي، والذي لا يتوافق مع "الورقة - الأفكار المصرية"، وأعلنت حماس موافقتها عليها بلا شروط أو تحفظات، ما منحها "قدرة مرونة عالية" لإبقاء فتح (المؤتمر السابع) تحت الضغط العام..

ومع إنتهاء حركة تسليم الردود، وما يتبعها من محاولة مصرية لـ"تهذيب" موقف فتح، سيكون هناك مشهد فلسطيني مختلف كليا عما قبله، بأي إتجاه كان، رغم ميلانه بشبه مطلق نحو إستمرار اللا تصالح، ما يمثل "هدية تاريخية" للمشروع التهويدي - الإستيطاني في الضفة والقدس، وتعزيز ملامح "الفصل السياسي - الجغرافي" بين الضفة والقطاع، وخلق مظاهر كيانية متباينة بديلا لدولة فلسطين..

وموضوعيا وبعد الخسارة الوطنية الكبرى، ستكون حركة فتح هي "الخاسر الأكبر" من فشل المصالحة، وستمنح مقابلها حماس مكسبا قد يكون تاريخيا في مسارها، يفوق أهمية ما حدث في فوزها بإنتخابات عام 2006، التي جاءت نتاج مخطط أمريكي – إسرائيلي شارك عباس في تنفيذه.

لو أن قيادة فتح ورئيسها محمود عباس دقق جيدا، وبعيدا عن "نرجسية وهمية" مستندة الى تاريخ تغير كثيرا جدا على واقع التوازن السياسي الحزبي، ربما لإكتشفت أن المصالحة تمثل "رافعة ضرورية" لها حاضرا ومستقبلا، بل ويمكن إعتبارها "فعلا إنقاذيا" للحركة التي قادت مسيرة الثورة والعمل الوطني لسنوات طويلة، قبل أن يصيبها سلوك عباس بدوار سياسي منذ تنصيبه رئيسا بترتيبات متفق عليها بعد النجاح في الخلاص الخالد ياسر عرفات الذي كان "العقبة الكبرى" أمام تمرير مشروع التهويد والتقسيم، لم تتمكن الخروج منه، رغم كل "محاولات الإنقاذ الشكلية" التي لجأت اليها، سواء مؤتمرها السابع، أو مجلس المقاطعة الأخير الذي كرس "كارثة وطنية" أكبر..

واقع الحال السياسي راهنا أن فتح فقدت قدرتها على قيادة العمل الشعبي ضد الاحتلال في الضفة والقدس، ولم تعد لديها طاقة مقاومة فعلية لأي مشروع تهويدي، لكون أجهزتها الأمنية جزء من منظومة مطاردة العمل المقاوم ضد الاحتلال، الى جانب أن بقاء عباس حتى ساعته أصبح مرتهن بموقف الجهاز الأمني الإسرائيلي، وهو أول من يعلم ذلك، لذلك لا يمكنه أن يقدم على تنفيذ أ قرار من قرارات الإطار الرسمي حول وقف التنسيق الأمني أو فك الإرتباط مع دولة الكيان..

فتح فقدت كثيرا من علاقتها الوطنية، مع قوى تحالفت معها في مسار تاريخي، وحتى في لحظات "إنحرافها" عن المسار الوطني كما حدث في عقد مجلس لا وطني ومزور قانونيا وسياسيا، وآخرها الجبهة الديمقراطية، بعد أن صادر عباس دائرة المغتربين من ممثلها في "التنفيذية"، وأصبح العضو الوحيد فيها بلا أي مهام، في حين مكتب عباس يدير 3 دوائر من دوائر تنفيذية المنظمة، في سابقة تكشف وحدها أين وصلت فتح بقيادة عباس..

فتح، وبعيدا عن بيانات تنشر في وسائل إعلام السلطة، تعيش أسوأ مرحلة للعمل المؤسساتي، وأصبحت إجتماعات المركزية تفتقر الى أي بحث جوهري في القضايا الساخنة جدا، ولم يعد للحركة" رؤية سياسية مستقبلية"..

فتح تعيش واقعا "إنقساميا"، سواء إعترفت به قيادتها المصابة بـ"حول سياسي - تنظيمي"، أو لم تعترف، لكن أن يكون هناك كتلة لتيار الإصلاح بقيادة النائب محمد دحلان من 15 نائبا في المجلس التشريعي، من مجموع نواب فتح الـ42 لهو إشارة تفوق كثيرا درجة الإستخفاف التي تمارس، الى جانب أن كل من يتابع حقيقة الوضع القائم في مخيمات الضفة يدرك جيدا القوة الشعبية التي يتمع بها "التيار الإصلاحي"، وصلت الى أن يسخر سكانها بأنها محرمة على دخول أي عضو من مركزيتها عدا دلال سلامة بنت مخيم بلاطة..

وفي قطاع غزة تعيش الحركة الفتحاوية واقعا أكثر إنقساما وإيلاما، ولم يعد خافيا تلك الحقيقة عن الشعب الفلسطيني سوى في ذهن قيادة فتح - المؤتمر السابع، وحضور "التيار" أصبح واقعا ملموسا لا يمكن تجاهله..

ومن المفارقات التي لا تراها قيادة فتح - المؤتمر السابع، أن هناك قوى رئيسية باتت تقيم صلات وعلاقات مع "التيار" دون ان تقيم وزنا لرفضها، بل هناك فصائل تسعى جاهدة لتطوير تلك العلاقة على طريق "فك الإرتباط" بشراكة طويلة دامت مع فتح - المؤتمر السابع..

مراجعة المشهد الفتحاوي الخاص، يشير بكل وضوح أن إتمام "المصالحة" هو ربح سياسي - تنظيمي لحركة فتح - المؤتمر السابع، ويمكنها ذلك من إعادة ترتيب "أوراقها" الداخلية والوطنية، خاصة وأن المصالحة تمنحها "دورا قياديا" قد لا يستمر لو أنها واصلت تمسكها باللا مصالحة، مع كل ما سينتج عنها من آثار على مستقبلها، فالمصالحة هي ربح صاف لفتح وقيادتها، وفقدانها سيكون فقدان دورها التاريخي في الحركة الوطنية الفلسطينية..

ومقابل ذلك فاللا مصالحة هو ربح سياسي صاف لحركة حماس، خاصة وأنها "شكليا" أظهرت مرونة أعلى بكثير من فتح في التعامل مع الموقف المصري، ما سيعزز دورها "التاريخي" في الحركة الوطنية، بل ومستقبل الواقع القادم لقطاع غزة..وستلعب الدور القيادي لمرحلة ما بعد فشل المصالحة بدءأ من القطاع، وإتفاقات بدأت في التنفيذ قبل الإتفاق عليها بشكل كامل..

قيادة فتح، وقبل فوات الآوان، عليها أن تعيد ترتيب أولوياتها بشكل جذري كي لا نصل الى مرحلة يقال فيها "ليت اللي كان يعود يوما"، وعندها لا ينفع ندما سياسيا مع واقع تحول جذريا عن غير المرتجى من مطلقي الرصاصة الأولى..

لا زال في الوقت بقية..!

ملاحظة: باتت بعض كوادر حماس تتحدث عن التاريخ الكفاحي الفلسطيني وكأنه بدأ عمليا من إنطلاقة حماس رغم تأخرها 22 عاما عن إنطلاقة فتح والثورة..حذار من بداية تزوير تاريخ..ونصيحة لقيادة حماس أن "تلملم" بعضهم كي لا يفتح نقاشا عن التاريخ ليس في مصلتحها أبدا!

تنويه خاص: لماذا تقبل "الديمقراطية" "الإهانة العباسية" لتاريخها الكفاحي، يصادر مهام ممثلها في التنفيذية وتصبح كأنها أقل الحضور قيمة سياسية..ليس هكذا عرفناها وهي من شارك في القيادة الثورية مبكرا وجدا!

المصالحة والتهدئة..مساران متوازيان هل يلتقيان!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا ذهبت حركة فتح الى القاهرة، حاملة "ردها الخاص" على الورقة المصرية، بعد إن إحتارت في تسميتها، وعل رئيسها عباس "وجدها" بوصفها "فكرة مصرية"، رد يحمل بالمعني الحقيقي "رفض إيجابي"، كونه وضع "شروطا" على الورقة من حيث التبويب والمضمون..

فتح من حيث المبدأ ترفض تشكيل حكومة وطنية قبل أن "تتمكن" حكومتها الخاصة" المسماة زورا رسميا بأنها "حكومة توافق وطني"، وهي بريئة جدا من تلك التسمية، فلا هي حكومة بالمعني العام، ولا يمكن وصفها بالتوافقية بل ولا حتي بحكومة فتح بالمعني السياسي، بل هي حكومة بمقاس رغبات عباس الشخصية..

هذه ليس "عقبة" فقط بل هي مفتاح "الحل" أو "التخريب"، ، فمصر وبحكم خبرتها عبر الجولات التصالحية السابقة، تدرك يقينا أن حماس لن تقبل "تسليم القطاع" كليا الى حكومة ليست منها، ولا تتوافق معها، بل حكومة شاركت في حصارها وحصار قطاع غزة، لذا لو أن فتح أصرت في مسار المصالحة من تلك البداية، قل "سلاما"..

هناك عقد قد تكون أكثر صعوبة من تشكيل الحكومة بالنسبة لعباس ووفده الفتحاوي، خاصة مسألة "الجباية" وحصة "أمن حماس" منها، وكذلك قضية سلطتي الأراضي والقضاء، إذ تشير الورقة المصرية الى أنهما فعليا بحاجة الى "حل خاص"، ربما تكون مصر جزءا من تشكيل لجانه في المرحلة الأولى، وهو ما تراه فتح مكافأة سياسية لحماس..

فتح هي من عليها التوضيح لمصر وليس حماس، وهي السابقة الأولى في سياق مسار المصالحة منذ البحث الأول عام 2006، حيث كانت حماس تحت الضغط، الوطني والمصري، وراهنا ربما إنقلبت المعادلة وتغيرت كثيرا، حيث فتح ورئيسها تحت ضغط وطني ومصري بل وأممي..

فتح تتفاوض على المصالحة ضمن "شروط" مرهقة لها سياسيا ودورا، في حين حركة حماس سلمت أمرها التصالحي بعد أن وافقت بلا أي تحفظ على الورقة

المصرية، التي منحتها "تفوقا معنويا وسياسيا" على فتح، ومن أجل التفرغ كليا لمسارها "التفاوضي الخاص" مع إسرائيل عبر مصر والأمم المتحدة، حول ملفات التهدئة وتبادل الأسرى..

حماس تمتلك ميزة مضافة بهذه الورقة، التي لا يوجد لفتح أو عباس أي تأثير عليها، بل ربما لم تعد تعلم حقيقة المسار التفاوضي الخاص بقطاع غزة، والذي يبحث حلولا سياسية - إنسانية، كشف عنها ملادينوف في ورقته، وبدأت حماس تسريبها بطريقة إعلامية (كان عليها أن تخاطب الشعب الفلسطيني بطريقة أكثر إحتراما)..

وتضمنت تسريبات حماس عن الصفقة المقدمة لها، "تنفيذ مشاريع لقطاعات حيوية (الصحة، الكهرباء، الصرف الصحي والمياه، التشغيل المؤقت)، وزيادة مساحة الصيد وعودة المعابر إلى ما كانت عليه قبل مارس"، و"زيادة رواتب موظفي السلطة بنسبة 6%، وإيجاد حل لمشكلة موظفي غزة".

و"الشروع في مسار منفصل لإنجاز صفقة لتبادل الأسرى بين حماس والاحتلال الإسرائيلي".

وجوهر "الصفقة الحمساوية مع إسرائيل" يتضمن قضايا تتعلق بشكل أساسي بعمل الحكومة، أي حكومة، ما يفرض عمليا أن تكون هي المشرفة على عملية بحث تلك القضايا، لكن ما يحدث خلافا لذلك، ويتم تجاهل فتح رئيسا وحكومة، في تضارب "مصالح" او "مهام" قد يفتح باب الصدام المبكر أو "التفجير المتأخر"..

كان بالإمكان وضع "قواعد عمل مشتركة" بين مسار التصالح ومسار "التهدئة"، حتى دون توافق كلي أو دون تشكيل "وفد تفاوضي مشترك"، لكن عبر "آلية متفق عليها" بين حماس وفتح والفصائل الأخرى..

مسار المصالحة، وإفتراضا أنه وصل الى نهايته المنتظرة شعبيا، وتم "هزيمة مخطط أعداء الوحدة الوطنية وإنهاء الإنقسام"، فكيف يمكن لحكومة وطنية جديدة أن تتابع ما إتفقت عليه حماس مع إسرائيل، وكيف لها تنفيذ ما لم تكن طرفا به، والأخطر كيف لحكومة كهذه أن تضمن حقا "التهدئة" أمنيا، وهي لا تملك أي

سلطة فعلية على الأجنحة العسكرية للفصائل في قطاع غزة، بل كل ذلك الملف خارج سياق مسار المصالحة..

هل يمكن حقا بحث المصالحة والوصول الى "نهاية إيجابية" وبعض أطرافها خارج سياق الملف الأكثر تعقيدا في قطاع غزة، مسار التهدئة..

مسألة يجب أن تكون حاضرة بشكل عملي وليس "إفتراضي" في البحث التفاوضي بين أطراف المنظومة الفلسطينية برعاية الشقيقة الكبرى مصر..دونها وبكل وضوح لا تكملوا في مسار أعرج به عناصر التفجير المبكر..

لا تدعوا الإستثناء قائما مهما كانت "عقدته" فلكل "عقدة حل وحلال"!

ملاحظة: في إجتماع "لجنة الإحالة" الأخير - تنفيذية المنظمة سابقا - خطف عباس دائرة شؤون المغتربين من تيسير خالد ممثل "الديمقراطية"، وضمها الى ملكيته الخاصة الى جانب الصندوق القومي والدائرة الإقتصادية..مهام بلا حصر شكله صار "الغضنفر عباس"!

تنويه خاص: الرئيس البرازيلي الأسبق والأكثر شعبية في تاريخها "لولا"، محكوم بسجن في قضية فساد..بعيدا عن الكذب أو الصح، التهمة تجديد شقته على شاطئ بحر من ميزانية الدولة..تخيلوا لو هذا الحكي في بلادنا ..وين بيروح "لصوص بقايا الوطن"!

الى بعض العرب..إذهبوا الى جهنم وليس تل أبيب بعيدا عن قضيتنا!

كتب حسن عصفور/ منذ أن بدأت سلطة محمود عباس ترويج " مكذبتها" حول أن زيارة الأسير ليس تطبيعا، بدأت حركة علنية لفتح قنوات إتصال، بل زيارات وفود عربية و دول إسلامية الى تل أبيب والكيان، تحت ذاك "الغطاء التوريجي"، شعار يذكرنا بما اقدمت عليه القناة القطرية "الجزيرة" عند تأسيسها ،بالتعاون مع ساسة إسرائيليين، لترويج الحضور الإسرائيلي في كل بيت عربي فكان برنامجها " الرأي والرأي الآخر"، فتحت كثيرا من الباب للتعبير العربي

عن غضب من نظم وحكام في ظل غياب الديمقراطية، لكنها أقدمت على الأخطر بفتح باب "التطبيع الإنساني - السياسي" للكيان الإسرائيلي..

ما قامت به "الجزيرة" يمثل أخطر أشكال التطبيع، ما يسمى بـ"التطبيع الثقافي"، وهو ما فشلت به دولة الكيان في مصر أول دولة عربية توقع "إتفاقية سلام" مع إسرائيل، لكن أبواب المصريين لم تفتح يوما للكيان وساسته، ويبدو أن سلطة عباس وضمن "علاقة التنسيق الأمني"، التي عمليا تفوق كثيرا البعد الأمني المعلوم، أخذت من شعار القناة القطرية وسيلة لتمرر "حركة التطبيع" المتسارعة..

وهناك كثير من الشواهد على دور سلطة عباس بل وفصيله فتح، بتسهيل حضور وفود عربية وخاصة سعودية الى تل أبيب، والأبرز المعلوم منها، الجنرال عشقي الذي حضر في زيارة علنية ولقاءات بلا أي خجل، وبرعاية فتح وأمين سرها "اللواء" جبريل الرجوب، كما قام ماجد فرج مدير مخابرات عباس بترتيب زيارة مدير مخابرات السعودية الى تل أبيب..

وفود تأتي الى "القدس" بتشجيع من عباس، لكنها تمر "إجباريا" عبر البوابة الرسمية الإسرائيلية، ما يكسر كل "الجدر السياسية - النفسية" ضد دولة الكيان، ولم تعد دولة عدوة بل وليس العدو المركزي للأمة وشعوبها..

وقبل أن يقفز أحدهم كأفعى ويقول أن "أوسلو" كان سببا لذلك، وهذا غير صحيح إطلاقا، حيث كان اتفاقا ثنائيا محددا، بسقف وبنود، توقفت عمليا عام 1996، وإستمرار التعامل معها لم يكن "الخيار الأفضل"، وأيضا نعلم أن هناك مبادرة سلام عربية أطلقتها العربية السعودية بالتناغم مع "خطة بوش" عام 2002 لإستبدال الشهيد المؤسس الخالد ياسرعرفات بمحمود عباس، وتحدثت عن علاقات مع الكيان، لكنه مشروطة بحل يؤدي الى إقامة دولة فلسطينية بحدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية، وليس فتحا مجانيا لطلب أمريكي..

مؤخرا، بدأت حركة "تطبيع إعلامي" عربية إسرائيلية، ولم يعد يجد بعض الكتبة والإعلاميين "خجلا" فيما يكتبون، بعد أن أخذ بعض ساستهم يبررون لإسرائيل عدوانها على سوريا بحجة ضرب إيران، وهنا يبدا اللعب المكشوف..

المفارقة ان غالبية التطبيع الإعلامي، بدأ يطل من السعودية والبحرين، وكأنهم في سياق تسابق مع قطر وقناة "الجزيرة"، دون الإنتباه أن تلك القناة أسست حضورها عبر "لعبة مزدوجة" وليس فقط خدمة الكيان، بل فتحت كل من هو ضد أي نظام، عدا قطر، لتمرير "الخدعة الإستراتيجية"، أما "المبهورين الجدد" بالكيان فهم يرسلون بإتجاه تل أبيب لا أكثر..

قبل ايام نشر صحفي سعودي، لم يسمع به أي مشرقي، وعبر موقع أيضا لم يكن له أي إهتمام، مقالا دعا فيه الى فتح سفارة للكيان الإسرائيلي في الرياض، ونتنياهو لزيارتها، بناء على دعوة موجهة من ولي العهد السعودي، لا يهمنا كثيرا تلك "الدعوات الساقطة سياسيا"، وليذهب هو ومن يريد الى جهنم وبئس المصير، لكن ما ليس حق له ولا لأي كان ان يقف مدافعا عن "جرائم حرب الكيان" ضد الشعب الفلسطيني، بل وينفي حدوثها، ويعبتر بعضها "دفاع عن الذات"، هنا أنت ومن خلفك تصبح "عدوا" للشعب الفلسطيني، الذي جسد تاريخا لن تتمكن من فهمه أو إدراكه لأنك مصاب بحول عقلي، وفي ظروف غير الظروف ما وجدت نفسك قادرا بأن تسير في شارع بالرياض من غضب شعبي، لكن ما وصل اليه الحال الفلسطيني في زمن "عباس - حماس" منح أمثال هذا الفئة الضآلة مساحة القول المسموم..

يا سادة، من يعتقد أن ذهابة الى تل أبيب سينقذه من عثراته فتلك ليس سوى "سخافة وسذاجة سياسية وفكرية"، وليتكم تعيدون قراءة المشهد منذ كمب ديفيد حتى تاريخه، مرورا بكل مبادرات السلام، ومؤتمر مدريد - واشنطن، والمبادرة السعودية (العربية) ومعها إتفاق أوسلو، فمن هي الجهة التي رفضت كل باب للسلام الحقيقي..

إن كان البعض يظن أن ركوعه تحت القدم الصهيونية هي حمايته فليكن لهم ذلك، بعيدا عن فلسطين شعبا وقضية، وأنتم وهم الى جهنم السياسي وبئس المصير..

ملاحظة: يبدو أننا نحتاج الى "ساحر سياسي" لفك طلاسم سلطة محمود هباش على الرئيس محمود عباس بحيث تصبح طلباته مجابة ويداس على القانون من أجلها..بس بلاش تقولوا قصة

"قراءة المعوذات" على رأس الرئيس!

تنويه خاص: صحيح شو أخبار "الشيخ" الصادق والأمين جدا كمال الخطيب..مش طلع وقال عنده وثائق أن الإمارات ودحلان إشتروا أملاك في القدس وباعوها لليهود..بعدها ما سمعنالك صوت..مرة تانية بلا ما تقول "الشيخ" قول شي تاني أنسب لك!

بعد القانون..سحب الإعتراف المتبادل بين المنظمة والكيان ضرورة فورية!

كتب حسن عصفور/ عام 1991 ارتكبت الأمم المتحدة أحد "خطاياها السياسية الكبرى"، عندما قامت بإلغاء قرارها الخاص بأن الحركة الصهيونية حركة عنصرية، قرار رقم 3379 الذي إعتبرها "خطرا على السلم والأمن العالميين"، وجبت مقاومتها..

قرار كان له أن يصبح سلاحا في حاضرنا اليوم بعد أن أقر الكنيست الإسرائيلي "قانون القومية" العنصري بنصوص صريحة، أثارت رفضا واسعا عالميا وعربيا وفي داخل الكيان ذاته، حيث التصويت له بفارق بسيط جدا، كونه يعلن ولادة "إسرائيل العنصرية" بشكل قانوني..

عندما خططت الإدارة الأمريكية مؤتمر مدريد لخلق "سلام عام" في منطقة الشرق الأوسط وفقا للمقاسات الأمريكية، ولحصار منظمة التحرير والقضية الفلسطينية، إشترطت استجابة للكيان الإسرائيلي أن يتم إلغاء قرار 3379، وكان لها ذلك، لتسجل جريمة سياسية بتواطئ رسمي عربي..

بعد أن اقرت تل أبيب قانون إعلان اسرائيل العنصرية، إنهالت البيانات والكلمات والخطابات والمقالات و"الفتاوي العجب"، وصفت القرار "وصفا دقيقا" وقالت به ما وجب القول، وكل ما أشير اليه عن ذلك القرار العنصري، كان دقيقا جدا..

لكن ومنذ الإعلان وحتى تاريخه، لم نقرأ عن القيام بأي خطوة عملية واحدة، بل لم نشهد إتخاذ أي إجراء عملي يمكن أن يشكل "ردا أوليا" على فعلة الدولة العنصرية، تؤدي الى إحداث حركة غضب متنامية تضع سبل الملاحقة وحصار

تلك الدولة التي تبنت رسميا قانون وفكر لحركة عنصرية، وصفتها الأمم المتحدة في نوفمبر 1975 من خلال قرارها بأنها "خطر على الأمن والسلام العالميين"، وليس فقط خطرا على الشعب الفلسطيني ولا المنطقة العربية..

كان يمكن لفلسطين "الرسمية"، أن تتذكر بأنها "أم القضية"، وتبدأ فورا عقد سلسلة لقاءات وطنية، وتضع الهيئة التي تدعي أنها "قيادة الشعب الفلسطيني" خطة عمل فورية، تنطلق من تطبيق أحد قراراتها بـ"سحب الإعتراف المتبادل" بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل وفقا لإتفاق أوسلو عام 1993، حيث إستمرار الإعتراف بها بعد إقرار "قانون القومية" العنصري يمثل إعترافا بذلك وموافقة عليه بشكل أو بآخر..

مبادرة ما يعرف بـ"القيادة الفلسطينية" الى تنفيذ تلك الخطوة، وهي عمليا قرار منذ سنوات، رفض رئيس السلطة محمود عباس تنفيذه لحساباته الخاصة مع سلطات الاحتلال، سيتفح بابا للمطالبة بوقف العلاقات الديبلوماسية من بعض الدول العربية وإسرائيل أو بحدها الأدنى القيام بسحب السفراء الى حين البحث عن آلية عملية لمواجهة القرار الأخطر في السنوات الأخيرة، ويفوق كثيرا في مخاطره قرار واشنطن بنقل السفارة الى القدس..

صمت قيادة عباس على القيام بأي خطوة عملية سمح للدول العربية أن تجاري ذات الموقف، بأن تصدر "بيانات نارية جدا" تقول كل ما يحلو لها قوله، دون أن يرتبط القول بخطوة عملية واحدة، ودولة الكيان العنصري تعلم يقينا أن "كل كلام العرب" ومحيطه لا يساوي فعلا واحدا..

تواطئ قيادة سلطة رام الله، أو جبنها السياسي من مواجهة عملية للقرار العنصري، لا يمثل تبرئة للجامعة العربية من غيابها عن دورها المنوط بها في التصدي لكل ما يمثل خطرا على الشعوب العربية، فذلك ليس سببا للصمت وعدم الفعل، بل ربما ذريعة هروب ترضية لأوساط ما..

الإكتفاء بالبيانات دون القيام بحركة سياسية حقيقية وناشطة تعيد الإعتبار لقرار الأمم المتحدة رقم 3379 ، مع تطويره باعتبار إسرائيل دولة عنصرية وجب حصارها وتطبيق كل القرارات الخاصة بمحاربة الفصل العنصري..

دون ذلك فالعرب وفي المقدمة منهم منظمة التحرير بقيادتها الراهنة شريكا عمليا في إقرار ذلك القانون، ولك السلام يا شعب فلسطين، حيثما كنت وطنا تاريخيا وشتات..

ملاحظة: يوما بعد آخر نكتشف كم هو ثمن عقد مجلس المقاطعة "الوطني"، وأي تعهدات قدمها عباس وفصيله للكيان مقابلها..مبروك يا "فصائل يسارية" حرصكم التاريخي على إنتاج قيادة العار"!

تنويه خاص: بعد أن تقدم فتح "رفضها الإيجابي" للورقة المصرية سنبدأ زمنا جديدا في العلاقات بين مصر والوضع الداخلي الفلسطيني..أيام وسنرى!

تجاوب حماس لـ"شروط التهدئة" يفترض التوضيح!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "مسار حركة التصالح الفلسطيني" المصابة بحالة إلتهاب رئوي دائم"، فما يجري على مسار "التهدئة" بين "فصائل قطاع غزة بقيادة حماس" مع دولة الكيان هو المتحرك الفعلي الذي يطبع المشهد السياسي..

ومنذ أن تمكنت مصر والأمم المتحدة من إحتواء تصاعد التوتر في الإسبوع الماضي، والإتصالات تسير بشكل متسارع، لترسيخ حال من الهدوء وصولا الى إقرار "تهدئة عامة"، تفتح الباب لتقديم "رؤية خاصة" لحل سياسي - إنساني..

خلال حركة الاتصالات التي تمت بشكل مباشر مع قيادة حماس في القطاع، وتجاهل كلي لفتح والمنظمة ورئيسهما محمود عباس، كشفت حماس عن "قدرة سياسية جديدة"، منحها خطوة تعزز مكانتها في الإتصالات الدائرة، وتكشف قدرتها على السيطرة على الوضع العسكري العام في قطاع غزة، رغم تعدد المرجعيات التي تغيب عنها "آلية موحدة" أو "قيادة مشتركة"، لكن ما حدث من سيطرة عالية جدا، أظهر أن هناك "ترتيبات خاصة" بين أطراف العمل العسكري في القطاع..

وقد برزت مظاهر الإنضباط الذي يصل الى "شبه المطلق" في توقف كلي لإطلاق "الطائرات الورقية والبالونات الحارقة"، حيث إختفت كليا من مسرح

المواجهات خلال الإسبوع المنصرم، ولم نر أي "طائرة ورقية"، أو "بالون حارق" يطلق نحو بلدات إسرائيلية..

وقف تلك "الأسلحة" شكل شرطا لا بد منه لدولة الكيان لبحث أي شكل من أشكال "التهدئة" مع قطاع غزة، ولم تكن تستمر في البحث عنها لو ان ذلك "الشرط" لم يتم تلبيته..وقد نجحت حماس وعبر علاقاتها مع الفصائل الأخرى أن تمتنع عن القيام بإطلاق تلك كي تساهم في بلورة "صفقة خاصة" حول الوضع العام في قطاع غزة، أو ما أسميتها في مقال سابق بـ"معادلة غزة"..

ولأن حماس تدرك أنها باتت في قلب "الحدث السياسي"، فهي أصبحت أكثر حرصا أن لا تقفز من مركب المسؤولية السياسية التي حظيت بها في الأشهر الأخيرة، تحت ضغط "فريق منها" أو "تحالف لها" كان يرفض كليا ذلك "الشرط"، بل أن البعض منهم رأى به حقا لا يخضع لأي "مساومة" كونه شكلا من أشكال "المقاومة الشعبية"، وبعض من كتبة حماس جاهروا بأن حماس لن تقبل أبدا ذلك "الشرط"، الى أن تهاوت دعاويهم سريعا مع شرط الضرورة للتهدئة، فكانت التلبية له دون إعلان..

موافقة حماس على وقف تلك "الأسلحة"، كشف أنها تبحث عن "العنب السياسي" وليس فقط مقاتلة العدو الإسرائيلي، وأنها تتراجع بصمت ودون أي توضيح لسبب ما اقدمت عليه، بحيث لم يصدر رسميا منها حتى تاريخه توضيحا لوقف إطلاق "الطائرات الورقية" و"البالونات الحارقة"، بل لم تشر مطلقا الى ذلك..

ورغم "إيجابية التجاوب"، بعيدا عن "مسببات حماس" لذلك، لكنها كانت مطالبة وبحكم من دفع ثمن المواجهة معها، أهل قطاع غزة، ان تعلن لهم وبشكل واضح عن الأسباب التي أدت بها الى الموافقة على ذلك "الشرط" بعد الرفض المطلق..

والمكاشفة هنا، هي شكل من أشكال الإحترام لمن دفع ثمنا وثمنا باهضا في المواجهات المتواصلة عسكريا وحصارا شاملا، أما سلوك "التجاوب السري" وإدارة الظهر لمن يستحق المعرفة يشير الى أن حركة حماس لا تقيم وزنا لأهل قطاع غزة، وأنها تتصرف بحكم ما ترى وتنفذ ما تريد، كسلطة حاكمة بـ"القوة الجبرية"..

استحسان التجاوب الحمساوي مع الجهود المصرية الأممية لمنع حرب جديدة، لا يمنحها الحق بالمقابل أن تتصرف وحدها دون علاقة بأهل القطاع، ولا نود الإشارة الى علاقتها بالقوى السياسية وآلية التواصل حول ذلك المسار..

من حق من يدفع الثمن أن يكون حاضرا في حركة الأحداث، ولا ينتقص أبدا من قيادة حماس إعلان توضيح أساسي عن الخطوات التي حدثت..لكن ما يضرها ويضيرها هو أن تتعامل بإستخفاف شديد مع من يستحق المعرفة لأنه هو الهدف والمستهدف وأكثر من يدفع مقابلا لأي تطور معاكس..والمطلوب ليس كشفا لمسار التفاوض كي لا يذهب البعض بعيدا في خيال المزايدة بل معرفة لما تم ما تم.!

على قيادة حماس أن لا تعتمد على إسلوب تسريبات عبر بعض كتبتها الإعلاميين لتسريب ما تود تسريبه، فتلك ليست علاقة إحترام بينها وبين أهل القطاع..فالمعرفة حق وليست منحة!

ملاحظة: أخيرا عقدت "تنفيذية مجلس المقاطعة" لقاءا بعد طول إنتظار..لكن الفضيحة السياسية أنها أحالت كل ما يمكن تنفيذه من قبلها وفقا للقانون الى غيرها..يبدو أننا أم لجنة إحالة مش لجنة تنفيذية..يا وكستنا الكبرى!

تنويه خاص: من شدة تركيز الرئيس عباس كشف أن ما وصل فتح هو "فكرة مصرية" سيتم الرد عليها..بطل حدا فاهم شو وصل فتح وصار لها إسبوعين بتدرسه..فكرة ..مقترحات..ورقة..طيب إذا مش عارفين شو هي معقول تعرفوا شو بدها!

حصار غزة المركب.. رؤية حماس والبوابة المصرية!

كتب حسن عصفور/ لعل من الصدف السياسية ما يمثل قيمة خاصة في الحياة العامة، وعل قيام حكومة الكيان الإسرائيلي بتشديد حصارها على قطاع غزة، بعد أن قررت الطغمة الفاشية الحاكمة فيها إغلاق معبر كرم أبو سالم، ووقف حركة التجارة ذهابا وإيابا، متزامنا مع زيارة وفد حماس الى الشقيقة الكبرى مصر من "الصدف السياسية" التي تستحق أن لا تمر كحدث عابر..

خطوة الحكومة الفاشية في تل أبيب، ليس ضررا خالصا كما تعتقد تلك الطغمة، فما يعود الى خزينتها من أموال من تجارتها مع القطاع يقدر بمليارات الدولارات، ومن يقرأ الخبر "الذي بدأ وكأنه إكتشاف عبقري" لن يطول كثير، لأن المستفيد الأول منه خزينة دولة الإحتلال، ولو فتح باب آخر للتبادل الإقتصادي بين قطاع غزة والخارج لما شكلت تلك الخطوة سوى خسارة إستراتيجية للكيان حكومة وجهاز..

"المصادفة السياسية" لخطوة الحكومة الفاشية الإسرائيلية، ان وفدا من حركة حماس يصل الى مصر لبحث مستقبل المشهد الفلسطيني العام، بكل مكوناته، بعيدا عن "ادوات التخريب" التي لا تريد خيرا لفلسطين، ما يمثل بابا لوضع أسس واقعية - واضحة لكيفية التعامل بين مصر وقطاع غزة لكسر الحصار أولا، ولمنع بناء "سور سياسي جديد" بين الضفة وبينه، ما يريده التحالف الأمريكي الإسرائيلي ودعم غير سري من طرف فلسطيني لا يتوانى عن تكريس "صفقة ترامب الإقليمية" رغم كل ضجيجه الخالي من الطحين..

بات على قيادة حماس، وعبر خطوة أريد لها حصار الحق الفلسطيني في قطاع غزة، لتوجيه "ضربة مباشرة" الى تلك "المؤامرة الخفيفة"، أن تضع رؤياها السياسية كاملة مع الأشقاء في مصر..حماس عليها وقبل أي طرف آخر أن تضع أسسا واقعية وجادة لكيفية تناولها المسألة الفلسطينية من كل جوابنها..

قد يكون ضرورة أن تأتي الى القاهرة وهي تحمل "تصورا شاملا" لكل جوانب القضية الوطنية، وأن تخرج من "سياق" ماض به ما يستحق المراجعة الجذرية وليس الإكتفاء بعبارات تائهة لا تقدم وزنا في حراك أصبح يتطلب تغييرا جذريا في الرؤى والمفاهيم..

قيادة حماس، وقبل أي طرف آخر من يجب تقديم رؤيتها العامة وليس كما كان في سنوات ماضية، آن أوان الخروج من عباءة "الشعارات العامة" و"الأحكام المطلقة" والسياسة العائمة وضبابية الموقف الوطني..

حماس تعترف أم لم تعترف هي جزء هام من "السلطة والنظام"، وعليها أن لا تعيش في "جلباب آخر"، هي من يحكم قطاع غزة حكما شموليا وحدها ولا شريك لها، في كل تفاصيل الحياة، بل وربما تتحكم في حركة النفس اليومية

للمواطن، ولذا بات واجبا وضرورة أن تناقش القادم السياسي من هنا، وليس من إدعاء انها سلمت لعباس وحكومته القاصرة وطنيا وسياسيا..

حماس ومع الشقيقة مصر يجب أن تعيد النظر فيما هم قائم من مسيرات العودة وكل ما أنتجب أشكالا، ليس خنوعا لعدو، بل تقييما لمصلحة وطنية، وليس المراجعة سوى قراءة لشكل جديد من المواجهة، ربما تنتج ما هو أكثر إيلاما لدولة الكيان، التعصب هنا ليس سوى خدمة لمخطط معاد وليس عكسه..تلك تجارب التاريخ السياسي..

حماس عليها أن تقدم لمصر الشقيقة رؤيتها الوطنية الشاملة، وأن تخرج من موقع المتلقي لتقبل وترفض وتعدل وتعيد، فتلك السياسية السلبية آن أوان الإقلاع عنها، فما دامت تبحث "شراكة وطنية" عليها ان تتقدم برؤية وطنية، وتضعها كـ"وثيقة سياسية" مع مصر، ومنها تبدأ حركة نقاش وطني فلسطيني عام، تمهيدا لحوار سياسي شامل يعيد الإعتبار لحركة التواصل نحو إنهاء الإنقسام وتطويق الإنفصال..

ربما حماس اليوم تتحمل مسؤولية ذلك أكثر من فتح ورئيسها، ليس من باب أيهما أساء أكثر، بل كونها لم تتقدم حتى تاريخه برؤيتها السياسية الوطنية، وأنها المسؤول الأول عن قطاع غزة، وعليها أيضا، الى حين حل شمولي للمصيبة الكبرى وطنيا، ان تطرق الجدران لتفتح أبوابا لفك بعض "عقد الحصار"، وأن تتخلى عن حركة المظلومية التي تعيشها، فكل ما للقطاع تحت مسؤوليتها وهي من عليها مع "شركاء المكان"، لو أنها تؤمن بها، بحث آليات كسر ذلك بعيدا عن "الحركات الإستعراضية جدا"..

قطاع غزة يريد حلا لكسر حصاره واقعيا، ولحماس فرصة البحث الحقيقي الجاد مع الشقيقة مصر من كل جوابنه، وهناك ما يجب تناوله ما قبل "إنهاء الإنقسام"، فكسر الحصار ضرورة وطنية وكبرى..وقد يكون بوابة كسر الإنقسام وأدواته..

حماس قبل غيرها من يجب فعل ذلك، بلا مبررات أو ذرائع خارج النص!

ملاحظة: لما هربت قيادة فتح وسلطتها ورئيسها من الرد، على إعلان سلطات الإحتلال بيع أراضي فلسطينية لليهود..معقول عباس وكل طاقمه ما عرفوا ان صار لليهودي حق شراء أراضي في الضفة..يا جماعة صحصحوا شوي!

تنويه خاص: مجددا أعلن رمز "الجماعة الإخوانية وغالبية حماس" أردوغان أنه رجل علماني وسيحافظ على الدستور وأسسه، يعني "العلمانية هي الحل"..طيب فهمونا كيف هيك يا أصحاب علمانية برا برا..لحقوا حالكوا بلاش أنتوا تصيروا برا برا!

حماس تسجل "هدفين ونصف" في مرمى فتح السياسي!

كتب حسن عصفور/ مراقبة التطورات الأخيرة لمسار الأحداث في المشهد الفلسطيني، يمكن ملاحظة حضورا "مميزا" لقيادة حركة حماس في التعامل السياسي معها، وعل البعض لم يكن له تقديرا محددا لما سيكون عليه موقف حماس منها..

قيادة حماس، والتي تفتقر حتى هذه اللحظة، لبرنامج سياسي محدد، وتغيب عنها الرؤية البرنامجية للعمل الوطني، ولا تزال تجعل من "الشعار" قاعدتها الأساسية في التفاعل مع التطورات، تمكنت أن تقدم "صورة" لا تتفق مع عدم إمتلاكها لرؤية شاملة لحل القضية الفلسطينية، وأكدت أنها تضع قدميها بثبات نحو قدرتها على "الفعل القيادي العام"..

حماس في الأيام الأخيرة، نجحت بشكل ملفت تماما في أن تظهر وكأنها تمتلك "توافقا كليا" مع الشقيقة مصر، بل أنها "الحليف الفلسطيني" لمصر في معالجتها لتطورات المشهد الأخير، وقد أظهرت "مرونة تكتيكية" بمظهر "إستراتيجي" مع إعلان رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية في إتصال مع "وزير المخابرات العامة اللواء عباس كامل، عن موافقة حركته على "الورقة المصرية"، وكي لا تغضب فتح (المؤتمر السابع)، سنقول "المقترحات المصرية" لخلق آليات تنفيذ المتفق عليه من بنود للمصالحة، تعتمد اساسا على اتفاق 2011..

حماس، لم تماطل أو تصاب بلعثمة سياسية في التعامل مع الموقف المصري من المصالحة، بعيدا عن مسماه، خلافا لحركة فتح، التي فتحت إعلامها لأحد أقطابها الكارهين لمصر، بل والمتآمرين عليها ضمن "خلية أعداء مصر" المحلية والإقليمية ليقول ما يحلو له رفضا لما تقدم لفتح بطريقة "شروط"، وخرجت بتصريحات لمسؤول ملفها عن المصالحة، الذي لم ينحج يوما ليس في جسر هوة بين حماس وفتح، بل في أن يقنع الشعب الفلسطيني بصدق رواية فتح، وآخرها الموقف من "الورقة المصرية"، بالقول أنهم لا زالزا يبحثون فيما قدم لهم، وكعادته في "التذاكي اللاذكي" قال انها مقترحات وليس ورقة، كما قال لا عقوبات على غزة ولكنها إجراءات!..

فتح أجلت ردها على مصر، لأن ما قدم لها لا يتوافق والرغبة الفتحاوية بإعلان حركة حماس "الإستسلام التام" ليس بعد المصالحة، وتنفيذا لبنودها، بل شرطا مسبقا لها، وهو ما لم يجد أي صدى إيجابي عند الأشقاء في مصر، وعليه لا تزال فتح "تدرس" (اللاورقة المصرية بل المقترحات) على رأي الأحمد..

وهنا نجحت حماس أن تتقدم بهدف سجلته بطريقة رشيقة جدا في مرمى فتح، غير المنظمة بل والفاقدة لخطة ومدير فني قادر بعد أن اصاب مدريها عطبا سياسيا شبه كامل..

يبدو أن بعض من قيادات فتح، راهن كثيرا على معلومات نقلها السفير القطري في تل أبيب محمد العمادي لهم، ان هناك "ضربة عسكرية قاصمة" ستوجه لقيادة حماس في القطاع، الى جانب قصف تدميري يفتح الباب لغضب شعبي عارم من سياسية حماس، ما يساعد فتح في الظهور بمظهر "المنقذ السياسي الحكيم" للأزمة المتدحرجة، كما أن بعض "اطراف التنسيق الأمني" أوصلت لعباس وفريقه بعضا من معلومات مشابهة، فكانت "اللعثمة الفتحاوية" في التفاعل مع "الورقة المصرية"..

وإنطلقت حركة القصف الإسرائيلي على قطاع غزة مساء الخميس، تحت "شروط إسرائيلية" بدأت وكأن قيادة حماس لا يمكنها أن تتعامل معها "إيجابا"، ما يسهل قصم ظهرها بيد جيش الاحتلال، ما يسهم في كسر شوكتها السياسية

امام حركة تدعي أنها "الأحرص" على القطاع، رغم مشاركتها الحصار والتجويع بل والتركيع السياسي لأي عدو لو اتيح لها ذلك..

ولن نتوقف كثيرا عند بيان "الرئاسة العباسية المعيب وطنيا" كثيرا، فلم يتعامل معه أي طرف من أطراف الحركة السياسية الخاصة بمحاصرة التطور العسكري في قطاع غزة، وسريعا نحجت مصر دون غيرها ممن حاول أن يمد قدمه كذبا، ومعها ممثل الأمم المتحدة في فلسطين ملادينوف، ان تتوصل خلال ساعات محدودة الى وقف التدهور العسكري، وصياغة "توافق للتهدئة" غير معلن..

لكن متابعه لما نشر عن"التوافق" تشير الى أن حركة حماس لم تتعامل وفقا للشعارات "النارية"، بل وخلافا لمعادلة "قصف بقصف غير الذكية"، تجاوبت مع المطلوب لسحب ذريعة فتح الباب لحرب واسعة تتضرر منها دولة الكيان بالتأكيد لما للفصائل العسكرية من قدرة متطورة على الرد، لكن القطاع سيدفع تكلفة باهضة جدا لن تتمكن حماس دون غيرها أن تسدد ثمنها، وسيكون عقابها أضعافا لما سبق، الى جانب ما سيكون من رد فعل لحصارها وطنيا مقبل خصومها السياسيين..

قيادة حماس، وخلافا للتقديرات المعتادة، قلبت الطاولة ووافقت على "شروط التهدئة مقابل شروط أقل لها"..لا حرب واسعة مقابل إعادة النظر في "الأسلحة الحديثة من ألعاب أطفال" اصابت العدو الوطني (إسرائيل) بدوار غير مسبوق..

وهنا تمكنت حماس ايضا، ان تسجل هدفا ربما اقل جمالية من الهدف السابق، بحكم ما دفع ثمنا من شهداء وخسائر، لكنه هدف سياسي كشف عن تطور مهارة أدوات حماس السياسية، فيما غرقت فتح في "حسبة توريطها" بمعلومات لم تكن في سياقها المرتقب..

وفي قطاع غزة، أقدمت قيادة حماس، على إطلاع حركة الجهاد والجبهة الشعبية على "الورقة المصرية"، في سابقة سياسية تشير الى تغير في المسلك الحمساوي التقليدي، خطوة أظهرت "تطورا ما" في تجسيد علاقة مختلفة بين "الثالوث السياسي" الفاعل في القطاع، مقابل تجاهل كلي من حماس لأطراف "تحالف عباس السياسي"، وبالتحديد الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب..

مقابل ذلك، تجاهلت حركة فتح اي ممن تدعي أنهم "شركاء" لها في القرار والمشروع، وظهرت بأنها حركة فئوية "فردانية" لا تقبل شريكا سوى للإستخدام الخاص، وأدارت ظهرها كليا لـ"تحلفاها الأخير" بل لم تقم وزنا حتى الى "اللجنة التنفيذية" الجديدة لمجلس مقاطعة رام الله..سلوك كشف أي تيه سياسي تعيشه فتح في العهد العباسي وبمن بات يسيطر على مقاليد قرارها..

وهنا حماس سجلت "نصف هدف سياسي" في مرمى حركة فتح، منتظرين إستكماله بتطوير العلاقة الى حالة تشاركية فعلية سياسيا في القطاع..

حماس تظهر مؤخرا كحركة تعرف ما تريد، وفتح تكشف عن حركة تاهت كثيرا عما كانت تريد..

ملاحظة: نال "قانون القومية" كمية من الشتم والوصف المستحق جدا..ولكن لم نقرأ من اي طرف كان عن التفكير بخطوة عملية واحدة ردا على القانون العنصري كي تدفع دولة الكيان ثمنا..فعلا أشبعناهم شتما وفازوا بالقانون..يا بني جعجع!

تنويه خاص: للمرة ابصر قديش نسأل اين ذهبت "اللجنة التنفيذية" المنتخبة لمجلس المقاطعة، ولماذا ركلها عباس بقدميه ولا يصرخ اي من أعضائها اصحاب "الخطط الثورية جدا"..فصائل الصندوق القومي لن تحمي مشروعا وطنيا يا أولئك!

درس مونديالي..الرئيس موظف عام وليس لص عام!

كتب حسن عصفور/ مع إنتهاء "مونديال العالم" حققت روسيا مكاسب كانت تحتاج سنوات عدة لتحقيقها دون تلك "المظاهرة التاريخية"، فرضت حضورا عالميا أصاب كوكب الأرض بحالة "ذهول" من تلك المقدرة التنظيمية التي صاحبت مباريات كأس العالم، ولم يكن صدفة أو مجاملة أن يخرج رئيس "الفيفا" ليعلن أن كأس العالم في روسيا هو الأفضل في التاريخ، حتى أن الرئيس

الأمريكي كرر قولا مشابها، وأعلن بأن روسيا نظمت أحد أفضل دورات كأس العالم..

روسيا صنعت "مجدا" ما كان بالإمكان الوصول اليه دون ذلك الحدث، وإكتشف العالم أن هناك أحد أنبل شعوب الأرض، فرح سعيد محب للآخر، منظم الى درجة الإذهال الإنساني، رئيس يعرف قيمة بلده، وأن دوره خدمتها لتصبح "رقما كونيا" لا يمكن لأي كان تجاوزه..روسيا في العهد البوتيني" حلقت بعيدا في عالم السياسة عبر حدث رياضي صنع "حبا لروسيا" دون اي منشور إعلاني..

الرئيس الفرنسي، الذي كان أسعد من على هذا الكوكب بنهاية كأس العالم بعد أن حقق له "فريق كرة القدم"، ما لم يحسبه، بطلا للنسخة الروسية بعد غياب عشرين عاما عن تتويج سابق، كان ماكرون المجاور للشخصية الأبرز بوتين، يقفز كأي مشجع من "الدرجة التالتة" في المدرجات، أطاح بكل مظاهر "الرسميات"، لبسا وسلوكا، مع كل هدف لفرنسا كان يقفز كـ"طفل" فرحا مصفقا ضاحكا، ناظرا للجوار بفخر وسعادة..مشهد لرئيس يعلم تماما أنه "موظف عام" لخدمة شعب جاء بالصندوق..

وفرضت الرئيسة الكرواتية" كاليندا ذاتها وبلدها على المعمورة لتعلنها "بطلة كأس العالم" الحقيقية روحا ولعبا وسلوكا وحضورا، رئيسة ومنتخب كرة قدم، صنع لكرواتيا بلد الـ"4 مليون" إنسان، أي أقل من سكان الضفة والقدس، "مجدا عالميا" لم يحلم به أي إنسان فوق هذه المعمورة، وقطعا لم يكن جزءا من "خيآل" أي كرواتي كان ما كان قدرته على الخيال أو التخيل..

رئيسة بلد أعادت تعريف منصب رئيس الدولة، ولعل العلوم السياسية ستجبر على تطوير صفات الرئيس الناجح، وفقا لما صنعته "كاليندا"، جسدت تعريفا لدور الرئيس ومهامه وسلوكه، فرضت نمطا كان هو الحدث الأجمل في مسار كأس العالم بنسحته الروسية..كاليندا أعطت "جملة دروس" كيف لك أن تكون رئيسا لشعب بصفتك "موظفا عاما وليس لصا عاما"..

في بلادنا، سترهق العقل كثيرا، ليس بحثا عن "الموظف العام" بدرجة رئيس، تصرخ بينك وذاتك ألسنا "شعب الجبارين"، والذي قد يكون أولى كثيرا بأن يكون رئيسه موظفا عاما لخدمته، شعب وقضية كان لها أن تكون "الحدث" الألمع في

مناسبة كان سكان الكرة الأرضية يتابعونها، وبلا أدنى شك لم تمر تلك اللحظة على الفلسطيني دون أن يتذكر قائده الخالد، أبو عمار..

تخيل الفلسطيني، أن الحاضر زعيمه الراحل وكيف كان له أن يصنع "حدثا خاصا" بحضوره لبسا وأداءا، ما كان لكاميرا مهرجان ختام حفل كأس العالم، أن تفارق الخالد ياسر عرفات وحطته الرمز..مقابل رئيس لم يره اي من سكان المعمورة وكأنه كان "شبحا"، خارج التغطية، لكنه قرأ عن سلوك جسد فضيحة إنسانية وسياسية ومأليه عندما إستغل منصبه ليحضر "أحفاده" الى المناسبة العالمية..

"بوتين" "ماكرون" و"كاليندا"، كانوا فخرا لبلادهم..فيما محمود عباس سجل عارا لقضيته وشعبه!

أن تكون رئيسا في بلاد تحاسبك دوما، وتكشف ما لك ثوابا سياسيا وسلوكا شخصيا وتعري ما عليك عيوبا سياسية وشخصية وتفضح كل ما هو خارج الحق العام ستفكر كثيرا فيما سيكون بأن الرئيس في هو موظف عام..لكن في بلاد بلاد الإرهاب هو بجدارة "لص عام"!

لروسيا وموندياالها شكرا لما كان وما سيكون أثرا لن يزول..شكرا لقيم رسختها تلك المناسبة.زشكرا لدروس لا زالت بلادنا تنتظر يوما ان تكون جزءا منها!

ملاحظة: في غزة تقرأ تصريحات لممثلي فصائل من "تحالف عباس" كلاما رافضا له وسلوكه ومواقفه، لكنها في الضفة لا تسمع لها كلمة تزعل صاحب الشنطة..إنها "شيزوفرينيا سلطة المال"!

تنويه خاص: بعض "عناصر" حماس دخلت حالة فقدان السيطرة على الذات..إنهيار مبكر لا يليق بكل ما صرخت به فقط قبل كم من ساعة من تهديد بيبي وليبرمان..الصراحة عيب هيك!

دوامة "فتح" السياسية و"المقترح المصري"!

كتب حسن عصفور/ فجأة خرج علينا "مسؤول كبشة ملفات" في حركة فتح عزام الأحمد، ليعلن وعبر تلفزيون سلطة رام الله، أنه سيتم الترد على "مسودة المقترحات المصرية" الإسبوع المقبل، وبلا أي مجال للتفكير قال هذا أن الرد "حتما سيكون إيجابي"..

بتدقيق بسيط جدا فقط في هذه الفقرة، سنجد كمية "تزوير سياسي" فريدة، حيث الأحمد "المتحدي الدائم"، لمن يقول هناك ورقة مصرية قدمت لحماس أو فتح تتعلق بالمصالحة، وأن الحقيقة هي "مقترحات"، لا أكثر، يخرج اليوم ويقول هي ليست سوى "مسودة مقترحات" (بطلت حتى مقترحات)، وهنا نسأل، هل يمكن لمصر بمكانتها السياسية أن تتقدم فقط بـ"مسودة مقترحات" لا أكثر، وكيف لحركة فتح ورئيسها "ابو القرار المستقل جدا" (عن الشعب) يقبل ان يستلم "مسودة مقترحات" (شخبطة كلامية) في ظل ما يمثل ومع تصاعد مكانته جدا في العالم لصلابة موقفه وحصار للإدارة الأمريكية ورئيسها!!..

وهل حركة فتح "أم الجماهير" تحتاج إسبوعين كي تدرس مسودة مقترحات لتقول رأيها، فيما يصفه هذا الأحمد، بأنه ليست سوى "آليات لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه"، أي لا يوجد "أفكار جديدة" تستحق كل هذا "الوقت الطويل"، ما دامت هي "آليات تنفيذية"..

وتقف كثيرا أمام مصطلح "حتما الرد سيكون إيجابي"، وهنا علامة التعجب الوطنية الكبرى، كيف له أن يكون إيجابيا وهي تدرس "مسودة لآلية تنفيذية" لما هو متفق عليه، وهل مثل هذه تستحق كل ذلك دراسة ونقاشا وبحثا عن بديل لما بتلك "الشخبطة الكلامية"، وفقا للقول "الأحمدي"..

وبالتأكيد، لا تزال صرخة هذا المسؤول في فتح (المؤتمر السابع)، حاضرة وهو يعلن أنه سيتم تقديم الرد الفتحاوي الإيجابي جدا يوم 23 يوليو 2018، يبدو أنه لا يعلم قيمة هذا التاريخ في مسار مصر السياسي حيث هو عطلة رسمية بمناسبة ذكرى ثورة يوليو التاريخية..

تلك ليست جوهر المسألة، رغم قيمتها فالكذب يبدأ دوما من كلمة وليس من فقرة، لكن المثير حقا ويجب التفكير به، لماذا تماطل حركة فتح في الرد على "المسودة المصرية"، وهل عدم قيام دولة الكيان العنصري بشن حرب تدميرية ضد قطاع غزة، وتلبية الرغبة "العباسية - الأحمدية" بإسقاط "حكم" حماس في غزة جاء يمثل صدمة كبرى لهم، وعليه هناك معلومات جديدة من "محور تحالف أعداء المصالحة ودور مصر"، بتحقيق ذلك "الحلم" هو ما يقف وراء عدم الرد الفتحاوي..

عباس، الذي "أسقط صفقة ترامب" كما تقول فرقته، ولنعتبر قولها "صائبا جدا" (وأن العالم بات مصابا بعمى فكري وحول عقلي وغباش بصري)، كيف له أن ينتظر كل ذلك الوقت ليبحث ويدرس ويناقش، مسودة كلام تنفيذي..فمن له تلك "القدرة الهائلة" لحصار ترامب وصفقته عليه فورا أن يعلن رأيا صريحا إما قبول "آليات التنفيذ" أو رفضها أو تقديم بديل لها..ليس من أجل مصر بل أولا من أجل فتح التي كانت "قائدة الثورة والمشروع الوطني" فباتت في عهده "فاقدة الأهلية السياسية"..

فتح (المؤتمر السابع) ستتقدم لمصر برد كلامي وقد يكون "شفويا"، بأن لديها ملاحظات جوهرية على ما جاء في "المسودة"، حيث لا بد من "إزالة آثار الإنقلاب" كليا من قطاع غزة قبل البحث في أي مسألة أخرى، لتبدأ سيطرة قوات عباس الأمنية على القطاع، وهذا يتطلب نقل "آلاف من عناصر القوات المدربة حديثا" من الضفة الى غزة باعتبار القوات التي بقيت في القطاع فقدت "أهليتها"، ما يحتاج تنسيقا دوليا لنقلها، ومعها ميزانية مالية خاصة لهذه القوات..وبعد السيطرة الأمنية الكاملة وإزالة آثار الإنقلاب تبدأ "حكومة الفتى رامي" (رغم عداء كل أعضاء مركزية فتح لها) تمكين ذاتها بحماية "الأمن العباسي الجديد"..ويتم السيطرة على موارد المال كافة وحركة المعابر..

وتستمر هذه الفترة الإنتقالية لمدة ستة اشهر قابلة للزيادة حسب المتطلبات، وبعد ذلك يبدأ البحث في تشكيل حكومة ونقاش ما يستجد من أفكار..وكل من يرفض ذلك هو "معادي للقضية الوطنية" و"شريك حقيقي في مؤامرة ترامب" رغم إساقطها من "الرئيس المنتصر"..

هل هناك حاجة لرؤية أن فتح التي نرى ليست هي فتح التي قادت الثورة والمنظمة وكانت حامية المشروع الوطني ولقبت بحق بـ"ام الجماهير"..

حقا انه زمن (من غلابة يا فتح الى مسكينة يا فتح)!

ملاحظة: نيكي هايلي تسخر من الدول العربية وموقفها من الأونروا..معقول الحقودة يطلع مرة معها شي صح..فعلا الأونروا لو أريد عربيا فقط إنقاذها لحدث خلال 12 ساعة وبس يا ناقصي الكرامة!

تنويه خاص: الدفاع المدني لسلطة عباس إستعد للمشاركة في إطفاء الحرائق باليونان.. موقف "قمة الإنسانية".لكن يا ترى لو صار الحريق بغزة معقول دفاع عباس المدني يقول هيك، أم يقول أجت وربك جابها خليها تكمل!

رسالة "الثلاثي الأمريكي" الى حماس..وقحة جدا!

كتب حسن عصفور/ من المصادفات التي يقال عنها وربما رمية من غير رام، ان تقوم صحيفة "واشنطن بوست" بنشر رسالة "الثلاثي الأمريكي الصهيوني جدا" كوشنر، غرينبلات وسفيرهم المستوطن فريدمان، الى حركة حماس بتوقيت يمكن إعتباره "خرافي" من الناحية السياسية، مع يوم إقرار الكنيست ما سمي بـ"قانون القومية"، والذي يجسد بلا رجعة بأن إسرائيل أصبحت دولة عنصرية طاردة لغير اليهود..

"رسالة الثلاثي الوقح" الى حركة حماس حول إختطافها قطاع غزة، وإعتباره أسيرا لديها، جسدت ليس سفالة سياسية غير مسبوقة لكنها تلخيصا مكثفا لرؤية الإدارة الأمريكية الراهنة بأنها سيفا واقيا لحماية الكيان، فكريا وسياسيا وإعلاميا الى جانب كل أشكال "الحماية المطلقة" التقليدية، بل يمكن القول أن أمريكا في عهد ترامب يمكن تسميتها بـ"الكيان الإسرائيلي أ" ودولة الكيان إسرائيل ب"..

مقالة كوشنر، غرينبلات وفريدمان، تعاملت مع التاريخ وكأنه لم يعد قائما، بل ولا وجود لسجلاته المكتوبة والمصورة، ولا تاريخ سوى ما تقرره واشنطن وتل أبيب، تجاهل مطلق لكل ما قامت به إسرائيل من جرائم حرب مسجلة في وثائق

مؤسسات دولية وتقارير الأمم المتحدة، ولولا محمود رضا عباس لكانت قيادات الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب أمام "العدالة الإنسانية" بعد تقرير غولدستون أثر الحرب العداونية على قطاع غزة 2008، تقرير كان وحده كاف لأن ترسل قيادة إسرائيل الى "المقصلة السياسية والجنائية"، لكن رئيس سلطة المقاطعة طالب الأمم المتحدة أن ترمي بذاك التقرير الى "سلة المهملات" كجزء من سداد "دينه الخاص" للكيان..

مفارقة الرسالة توقيتها الى جانب مضمونها، أن تقر إسرائيل باعتبارها أصبحت رسميا طاردة لغير "اليهود"، قامت ببناء اساس جديد لم تقدم عليه منذ قيامها إغتصابا فوق أرض فلسطين التاريخية، لم تعد تخجل من عنصريتها، فشرعنتها لتصبح الكيان الوحيد في الكوكب الأرضي الذي يعلن "العنصرية قاعدة أساسية" للنظام القائم..

الثلاثي الوقح، تحدث عن "جرائم حماس" و"خطف غزة" ولم يتذكر بكلمة ولو من باب "رد العين" أي جرم إسرائيلي، كي لا يحسدوا على "عبقريتهم" في إكتشاف الحقيقة الغائبة عن البشرية حتى وصل إليها هذا "الثلاثي الصيهوني الأشد كفرا"..حماس من أحال غزة الى كارثة إنسانية وجعل بحر غزة ملوثا بدل أن يكون "قبلة سياحية للعالم"، حماس هي من صنع كل مصائب القطاع ..

ولنفترض أن ما كان في تلك الرسالة صحيحا، فهل القدس والضفة تعيش حالة خطف حمساوية تحيلها الى كارثة إنسانية، هل يعتبر التهويد والإستيطان في الضفة والقدس "حق مشروع" "وفعل إنساني راقي"، وردا لجميل "الخدمات الأمنية - السياسية" لسلطة عباس منذ عام 2005 وحتى تاريخه..

"حماس حركة إجرام تستحق كل ما أصابها"، وعباس الذي لم يترك بابا ليقدم كل أشكال الولاء لواشنطن وتل أبيب، فتح الباب لتدمير النظام السياسي بعد أن لبى "النداء الأمريكي" بإجراء انتخابات بمقاس الحراك التدميري للمنطقة، أمريكا أمرته أن يحضر حماس الى "البرلمان" لتفوز بأغلبية ديمقراطية، ثم يعاقب الشعب على إستجابته للرغبة الأمريكية..عباس الذي رفض "مقترحات أولمرت" لعقد "صفقة سياسية" تتيح حلا للصراع على اساس 93.5% من الأرض المحتلة

عام 67 ومعها أحياء عربية في القدس وتسوية وضع البلدة القديمة، فنادى المنادي الأمريكي لعباس أن يرفضها فكان لهم ذلك..

عباس قاوم كل "أشكال المقاومة" في الضفة والقدس نال إشادات علنية من أوباما ومخابراته وترامب ومخابراته، وقبلهما النظام الأمني الإسرائيلي بكافة مسمياته..والنتيجة التي حصل عليها، تجاهله كليا والتعامل معه بغير ذي صلة، بعد أن قدم لهم كل أنواع "الولاء المطلق"، قذفوه جانبا، لم يحصل على أي مكسب سياسي في الضفة والقدس (مكتفين بما ناله وإسرته من مكاسب خاصة)، وبدلا من دعمه في مواجهة "عدوهم المشترك حماس" رموه جانبا وبدأوا بحث طرق التحاور معها، عبر قطر وتركيا وأدوات تابعة غيرهما..

أمريكا تخاطب حماس في رسالة الثلاثي الوقح، وكأنها هي ممثل الشعب الفلسطيني وليس عباس، رسالة تعلن صراحة أن "صديقها الوفي"، اصبح في طي النسيان السياسي، ليس لأنه "مقاوم لمشروعها" ابدا، فهو من صمم لهم أساسه وبدأ تنفيذه من خطاب أبريل في المنامة 2017 بإعلانه عقابا غير مسبوق ضد قطاع غزة، لتركيع أهله الى درجة الموات ثم القبول بما يمكن قبوله، إنقاذا..

أمريكا عبر "الثلاثي الوقح" تطالب حماس بالإعتراف بدولة الكيان وتتوقف عن العمل العسكري ومقابله لها "الشهد والعسل" و"جنة أمريكا على الأرض"..رسالة تعلن بكل صراحة أن م ت ف ليست طرفا مؤهلا منذ اليوم..وحماس هي المقصد..

لا نظن أن "الثلاثي الأشد كفرا" يجهلون أن "الإعتراف" لا يكون سوى بين الدول وليس حركة ودولة، فكيف لهم مطالبة حماس الإعتراف بـ"إسرائيل"، ما لم تعتبرها "كيانا سياسيا ممثلا لشعب"..وكأنها تعلن إلغاء الإعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل (بدأت تطبيق قرارات شرعية فلسطينية سابقة تجاهلها عباس وفصيله فتح)، بل أنها أعلنت ان الشعب الفلسطيني بات "شعب غزة" وليس غيره..

للأسف مرت الرسالة الأكثر خطورة سياسية وكأنها خبر نشر وإنتهى أمره، لم يجد حملة وطنية شاملة رفضا لما به..صحيح "قانون القومية" و"التصعيد

العدواني" سرق بعضا من حركة الرد لكن ذلك لا يلغي أبدا رفضا ضروريا لما بـ"رسالة الثلاثي الوقح"..فالصمت كارثة تفوق كارثة الثالوث الغبي!

ملاحظة وتنويه: مع أول قيام لطيران الاحتلال بقصف غزة سارعت "الرئاسة الفلسطينية" بإصدار بيان على غير عادتها، قالت ضمن ما قالت أن عباس يعمل على "إحتواء الأزمة" مع كل الأطراف..دون النيل من سخافة "إحتواء الأزمة" هل اتصل بقيادة حماس طيب..بتعرفوا ان وكالته الإخبارية "وفا" أوقفت البث بعد البيان تقريبا..فعلا جتكم نيلة!

عن "معاملة" الفلسطيني عربياً.. تساؤل جوابه "ملتبس"!

كتب حسن عصفور/ أرسلت الأمانة العامة العامة لإتحاد المحامين العرب الى الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، يوم 5 يوليو 2018، تتحدث فيها عن ضرورة "تفعيل بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية الموقع في 11/سبتمبر1965م".

ودعوى الرسالة بسبب ما بات سمة عامة في كيفية تعامل الفلسطيني، خاصة من حملة "وثائق سفر" صدرت عن دول عربية بعد النكبة الكبرى الأولى عام 1948، الى جانب كيفية التعامل مع جواز السفر الفلسطيني الصادر عن السلطة منذ العام 1994، نتيجة إتفاق أوسلو..

مذكرة "المحامين العرب" فتحت جرحا خاصا لملايين من ابناء الشعب الفلسطيني، ممن لا يحملون جوازات سفر أو وثائق سفر من جنسيات مختلفة، عندما يذهبون لزيارة بلد عربي او العمل فيها، أو ممن يقيمون فيها بحكم ظروف متعددة..هم وأسرهم وأطفالهم، والذي كثيرا ما يكون مستقبلهم عالقا بسبب إجراء إداري وبيروقراطي، رغم كل ما يقال في إعلام عن "قدسية القضية الفلسطينية، بل ولا زال البعض منهم يدعي أنها "قضية العرب الأولى"..

معاملة الفلسطيني الممارسة تشير الى انه مصنف تحت قائمة "المطلوب" او "مشتبه" او "خطر محتمل"، يكون ضمن أدنى درجات التعامل معه في مطارات عربية أو معابر برية أو بحرية عند دخول أو خروج، دوما يشعر بأنه أمام حالة ترقب لحدث ما، يؤدي به الى الإيقاف حتى تتأكد كل جهات الأمن من كونه ليس "متهما"..

ودون البحث في تفاصيل التعامل "غير الإنساني" و"غير السوي"، قد يصاب الفلسطيني بدهشة لا بعدها لو كان له شقيق أو قريب من ذات العائلة، لكنه هاجر الى بلد "أجنبي" وحمل جنسيتها وجوازها، ويقفان منتظرين إنهاء إجراء ما، كم هو الفارق بين ختم "الأجنبي" يكون "برقيا"، فيما ذات العائلة حاملة وثيقة فلسطينية عليها ان تثبت انها ليست "متهمة"، ما يتطلب العودة لملفات أمن وللحظ مكانه في سرعة الإجابة..ولا يندر أن يكون الجواب نقطة حمراء..

المحامين العرب، بمذكرتها، تعيد الى ذاكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ولأمينها أحمد ابو الغيط، ان تعود الى إحترام بروتوكول 1965..لم تطالب بما هو أكثر مما أقر قبل 53 عاما..والذي نص على ما يلي:

1- مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية، يكون الفلسطينيين المقيميين في الدول العربية الحق في العمل والاستخدام أسوة بالمواطنين.

2- يكون للفلسطينيين المقيمين في الدول العربية الحق في الخروج منها والعودة إليها.

3- يكون للفلسطينيين المقيميين حالياً في الأراضي العربية حق الدخول والخروج منها متى اقتضت مصلحتهم ذلك.

4- يتم منحهم وثائق صالحة لسفرهم وعلى السلطات تجديدها بدون تأخير

5- يعامل حاملو هذه الوثائق في أراضي الجامعة العربية معاملة رعايا دول الجامعة بشأن التأشيرات والإقامة.

هل تلك مطالب "تمس الأمن القومي" لأي بلد عربي..ألا يمنح غالبية الأجانب ومنهم من دول معادية ومتآمرة على بلادنا شعوبا وقضايا..

مذكرة تحتاج من "دولة فلسطين" في الجامعة العربية بصفتها عضوا كامل العضوية طلب بحث تلك المذكرة، التي رفعتها الأمانة العامة للمحامين العرب، دون اي شرح أو توضيح، فما ورد في نص متفق عليه قبل 53 عاما لا يراد مزيدا عنه..فقط تنفيذ المتفق عليه!

معقول الصراخ حول فلسطين قضية العرب الأولى وأهلها يعاملون بـ"أدنى درجات المعاملة"..ليت جامعة العرب تتذكر ما أقرته يوما ..كي لا يقال ليس الأمم المتحدة وحدها تصدر قرارات "بلا قيمة تنفيذية"..

ملاحظة: روسيا تعمل على الفوز بـ"جائزة سياسية كبرى" خلال كأس العالم بعد خسارتها "الرياضية"..نتنياهو ومستشار خامنئي وربما محمود عباس سيكونون في ذات المكان والزمان..حدث سياسي لا يحدث الإ في موسكو..بوتين لاعب العام!

تنويه خاص: لماذا تغيب فتح وقيادتها عن المشاركة الشعبية ضد مخططات سلطة الاحتلال لتهويد وإقتلاع..وهل حضور شخصية ما بعضا من ساعات هو دور "الحركة الأم"..فتح قوتها في مواجهتها لعدو وليس خنوعا لرغبة خانع!

"فتح" وإرتباك "الرؤية السياسية"!

كتب حسن عصفور/ مجددا تعود "حركة التصالح" الفلسطينية الى واجهة المشهد السياسي، وليس بالضرورة أن يؤدي ذلك الى إختراق جوهري في تغيير القائم، منذ أن توقفت تلك "الحركة التصالحية" عند بوابة بيت حانون، بفعل فاعل لم يكن يريد للتصالح أن يصل الى نهايته وفقا لإتفاق القاهرة أكتوبر 2017، دون أن نحدد جهة بعينها، سوى الطرف الإسرائيلي صاحب المصلحة الأعلى في إستمرار الحال الفلسطيني عما عليه منذ يونيو 2007..

تجدد الحركة التصالحية من باب مصر، مؤشر على عدم "الإستسلام الكلي" لهزيمة "النوايا الوحدوية"، لكنها لا يجب أن ترتبط عمليا بتوقعات تغيير جوهري يصل الى إغلاق ملف التداول في الملف الإنقسامي، نظرا لغياب أي أسس

موضوعية جديدة يمكنها أن تنتج "الثورة الإنقلابية" في مواقف طرفي النكبة السياسية..

حماس، ومنذ محاولة "إغتيال رامي وماجد"، بعيدا عن كونها حقيقة أم بعضا من "مهزلة" تم التخطيط لها بعناية فائقة، أعادت كل أشكال السيطرة المطلقة على الواقع في قطاع غزة، تديره وفقا لما ترى وليس لما يجب أن يكون ضمن رؤية تصالحية، حتى بلا أي تنسيق مع أطراف وطنية، أمنا وسياسة وقبلهما إقتصاد، وعلها قبل عملية الإغتيال كانت أقل سطوة مما هي عليه الآن، لكنها تنجح بشكل أو بآخر على تقديم ذاتها بمظهر "المظلومية"، خاصة وأن مسيرات العودة وسفن كسر الحصار تستخدم في بعض جوانبها لـ"حصار" أي رفض لسلوكها العام..

ولكنها، سجلت بعضا من نجاحات تفوقت بها نسبيا على حركة فتح - المؤتمر السابع ورئيسها محمود عباس، ويمكن رصدها عبر مسارات الحراك لكل من الفصيلين، دون حساب إستغلال "الحراكات الرسمية - الشرعية كسلطة ومنظمة"، فالحديث هنا عن "فصيلين" وليس "سلطتين"..

المفارقة الأبرز في مسار الأحداث بعد توقف نبض حركة التصالح، ان قيادة حماس إجتهدت في تحديد بعضا مما تريد، ونسجت علاقات "داخلية" أكثر حضورا مع القوى الأخرى دون أن تصل بها الى حالة "تحالفية" في قطاع غزة، تواصل اللقاءات ولها إطار يمسمى " لقاء القوى الوطنية والإسلامية"، رغم شكلية النشاط أحيانا، بل وخدمته لحماس أحيانا أخرى، وجبنه في التحرك حينا، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن الحمساوي وسلوكه ضد "الفلسطيني الإنسان"..لكنه إطار يمنح حماس أفضلية حراك، والمفارقة ان فتح - عباس جزء حاضر في هذا اللقاء..

فيما حيث فتح وسلطتها تسيطر، تغيب أي مظاهر حقيقة للعمل "التشاركي"، وتكتفي بما لها وما تسيطر وتفرض كل ما لها بـ"إسم الشرعية" التي أصابها "زهايمر سياسي"غير مسبوق، بعد أن تم تغييب عمل أطرها، وقرارتها وتم إستبدالها باللقاءات "الواتس آبية" او "الحركة الإيملية"، ونادرا لقاءات فردية عبر أمين سر ما يسمى "تنفيذية المنظمة"..

الأكثر "سوادا" ليس تغييب أي حركة تفاعل تشاركية بين فتح والقوى الوطنية الأخرى، كما واقع القطاع، أي "لقاء قوى وطنية وإسلامية" تشارك بها حركتي الجهاد وحماس، لكنها غائبة عن لقاءات تفاعل مع "تحالف عباس السياسي"، الذي أنتجه مجلس المقاطعة الأخير..

الى جانب ذلك، فقدت فتح - المؤتمر السابع قدرتها على تقديم أي تطور سياسي في تحديد ماذا تريد، وأحالت الجانب "الإبداعي"، الذي تميزت به في مرحلة ما قبل "الزمن العباسي"، الى ترداد شعارات دون تحديد أو تركيز، بل تحمل في جوانب منها تناقضاتها، ولعل عناصر الخطاب الفتحاوي - العباسي منذ أن إكتشف عباس مقولته الغريبة، "إما كل شئء أو لاشيء"، وإعادة إنتاج مقولة الجماعة الإخوانية، "التمكين"، لم تقدم أي تفسير حقيقي لما تريده من تلك الشعارات..ففتح تاريخيا تعرف ما تريد ولا تقدم على عرض شعار عام غامض بلا تفسير سياسي..

حركة التيه السياسي التي تعيشها فتح راهنا، وعدم قدرتها على صياغة "رؤية واضحة" ليس للمناكفة مع حماس أو اللهاث وراء إثبات أيهما الأكثر تخريبا، بل مطلوب منها العمل على تقديم "رؤية إنقاذية حقيقية" ليس لعلاقتها السلطوية وتقاسمها الوظيفي مع حماس، بل للشعب الفلسطيني والشرعية بكل أركانها..

فتح هي المسؤول الأول عن إستمرار الكارثة وليست حماس، بكونها تحملت مسؤولية قيادة الثورة المعاصرة، ومنظمة التحرير، وهي من عليها "توضيح الغموض" وليس "تغميض الغموض"..وقد لا يحتاج الفلسطيني كثيرا من الجهد ليكتشف "غياب رؤية فتح الموحدة" تجاه مسار الأحداث عامة وضمنها مسار المصالحة وإنهاء الإنقسام، وقبلها رؤية الحل السياسي العام..

نقطة التصويب تبدأ من هنا، والإدعاء بغير ذلك ليس سوى "مكابرة" تخدم مسارات "حصار القضية الوطنية" من كل أطراف الحصار..

ملاحظة: السفر من معبر رفح حق لكل فلسطيني، لكن اللي مش حق أبدا أن تفرض سلطة حماس الأمنية "خاوة مالية" تصل الى آلاف دولارات لتنسيق سفر مواطن..وين "أخلاق الدين والمقاومة"..بعضا من العيب!

تنويه خاص: تحول الحديث عن "صفقة ترامب" الى سوق نخاسة سياسي، كل من يبحث "ضوءا" يقذفنا بمعلوماته التي إطلع عليها عن تلك الصفقة التي لم تتبلور بعد..طيب ممكن تكذبوا بس "شوي شوي"!

في إنتظارك "يا سبع البرمبة عباس"!

كتب حسن عصفور/ قامت حكومة دولة الإحتلال، وعبر برلمانها الكنيست، بإقرار قانون يسمح بإقتطاع مخصصات الشهداء والأسرى من أموال المقاصة بينها وسلطة الحكم المحدود في رام الله.

بالتأكيد يمثل هذا القرار شكلا مضافا لأشكال "البلطجة القانونية" التي تمارسها حكومة نتنياهو، ومؤشر كبير على انها لم تعد تقيم "وزنا" لسلطة محمود عباس بعد أن دخل في عزلة وطنية نتيجة قرارته السياسية وخاصة عقد مجلس رام الله التقسيمي، وإعلانه حربا عنصرية على قطاع غزة، وممارسته كل أشكال الإرهاب ضد معارضيه، وخصومه وبات شكلا كاركتوريا لأي حاكم مستبد لكنه تحت سلطة حاكم مستبد أكثر..

قرار حكومة نتنياهو، شكل صفعة مباشرة لعباس، الذي كان يعتقد أن "خدماته الأمنية" لدولة الاحتلال ستمثل له "جدارا واقيا" من اي عمل يمثل فعلا لهز المنصب الذي جاء بتنسيق مع الإدارة الأمريكية وحكومة شارون بعد إغتيال الخالد ياسر عرفات، ولذا أعلن في لقاءات "المجمع الفصائلي"، انه لن يخوض أي مواجهة مع "إسرائيل"، ويكفيه معركته مع ترامب..

حكومة نتنياهو، التي تعلم قيينا حدود قدرة عباس وفصيله، بل وحتى "تحالفه السياسي الهش"، تقوم منذ زمن بإعادة رسم المشهد في الضفة الغربية وفقا لمشروعها التهويدي، ووضع قواعد لا يمكن لأي "صفقة سياسية" أن تزيلها، خاصة في بعض مناطق الضفة التي تعتبرها جزءا من مشروع دولتها "اليهودية"..

ولأن المسألة المالية هي ما يصيب عباس بـ"دوارسياسي" سمح لعناصره الإنطلاق في الكلام، بل وإرسال "تهديدات غير مسبوقة" لحكومة الكيان، كان أبرزها بيان "الرئاسة" والذي كسر كل "بلاهة التصريحات السابقة"، معتبرا القرار الإسرائيلي تجاوزا لكل "الخطوط الحمراء" (التي لا يعرفها أي فلسطيني عند عباس وزمرته)، وأن ذلك "إعلان حرب" و"المضي بتنفيذ هذا القرار، ستكون له تداعيات خطيرة، وستكون كل الخيارات الفلسطينية مفتوحة، وعلى كل الصعد ابتداء من محكمة الجنايات الدولية، ومرورا بمجلس الامن الدولي".

ولن نتوقف كثيرا أمام مكذبة "الجنايات الدولية"، التي باتت قميص عثمان بعد كل صفعة لعباس من نتنياهو يهدد باللجوء اليها، ولو عدنا فقط لقرارات تنفيذية تحالف عباس لكانت تلك أيضا احد "قرارات الرد"، لكنها لم تر النور، ومسبقا نتحدى عباس وكل أدواته الخاصة والعامة بالإقدام على خطوة عملية لتنفيذ ذلك، فعباس، وقبل نتنياهو، يعلم تماما أنه لن يذهب أبعد..

لكن، الملفت للإنتباه ذلك القول أن تنفيذ القرار بمثابة إعلان حرب وعليه فما يسميها بيان عباس بـ"القيادة الفلسطينية" ستدرس في اجتماعاتها القادمة بما في ذلك اجتماع المجلس المركزي، "اتخاذ قرارات مصيرية وتاريخية ستغير طبيعة العلاقات القائمة".

"ثورة غضب" لم نسمعها يوم أن اقدمت أمريكا على نقل سفارتها الى القدس، ومع إعلان سلطات الاحتلال تهويد مناطق واسعة في الضفة، بل وبدء تطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة، بما يعني أن عباس وسلطته باتت خاضعة لذلك القانون، لكن عندما تعلق الأمر بـ"الأموال" ثارت ثائرته وبدأ يهدد شمالا ويمينا، حتى وصل الى إعلانه الحرب الشاملة..

اللصوصية أصبحت سمة سلطة محمود رضا، لصوصية علنية وبلا أدنى حبة خجل، يسرق أموال أهل القطاع أحياء وشهداء وأسرى، وهو يفوق في لصوصيته دولة الكيان، ولو كان هناك قوى وطنية حقيقية لما صمتت يوما، ولرفعت قضية عليه أمام الجامعة العربية ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وأمام كل مؤسسات دولية، وتتقدم بملف كامل عن السرقة الرسمية التي

يمارسها عباس وأدواته من أموال أهل القطاع، محاربته تصبح واجبه بصفته "آكل السحت" الغزي..

هل نشكر حكومة نتنياهو أنها "عرفت كيف تثير غضب عباس"، وتنقله من خنوع عام الى كسر بعض الخنوع ولو بالكلام..

دون تفاصيل نقول لعباس بعد "بيانه الحربي جدا"، نحن والشعب في "إنتظارك يا سبع البرمية"..وستجد كل أهل فلسطين يقفون معك رغم أنك اللص الأكبر!

ملاحظة: بعد إصرار سلطة عباس على التعامل بعنصرية مع قطاع غزة، هل يمكن ان تغضب بعض قوى تقول أنها "يسارية" تحالفت معه في صفقة غير وطنية، وتعلن خروجها من تحالفه ليس من أجل أهل غزة بل من أجل كرامة ما يمثلون لو بقي منها شيئا!

تنويه خاص: تونس تؤكد أن مكانة المرأة بها لم تصبها "لوثة الأسلمة السياسية"، فوز سعاد عبد الرحيم بمنصب "شيخ العاصمة" لأول مرة منذ 150 عاما، وبترشيح من حزب الأسلمة السياسية نفسه هو نصر للراحل بورقيبة الذي حصن حق المرأة بالدستور..مبروك تونس وعقبال باقي أنظمة العرب!

في ظل "الخيبة الكبرى"..هل يكون فياض هو الحل!

كتب حسن عصفور/ أثار "اللقاء المفاجأة" بين رئيس سلطة رام الله محمود عباس ورئيس الوزراء السابق النائب د.سلام فياض بترتيب من "جماعة الرئيس"، أسئلة حول ما وراء ذلك، وما هي دوافع عباس التي قادته الى ترتيب ذلك..

بالتأكيد، لا يمكن إعتبار الحدث بأنه خبر عادي يرتبط بـ"لقاء إجتماعي" خاصة وأن المرة الأخيرة التي التقيا فيها جاء في شهر فبراير (شباط) عام 2017، بعد الفيتو الأمريكي على تعيين د.فياض مبعوثا للأمم المتحدة في ليبيا، نتيجة ترشيح الأمين العام، فيتو كان واضحا أنه ضد الشخصية الفلسطينية، قبل أن يكون ضد

شخصية د.فياض، وعلها جاءت أول رسالة من الإدارة الأمريكية نحو التعامل مع المسألة الفلسطينية..

لا يخفى أن الرئيس عباس وأجهزته الأمنية طاردوا حضور د.فياض بكل سبلهم غير النظيفة، وفتح ملفات مختلفة إبان عمله في السلطة الوطنية، والتي بدأت كوزير للمالية ثم رئيسا للوزراء، وعملت كل ما يمكنها لإغلاق أي مؤسسة يمكن ان تمثل دورا أو حضورا له، رغم انه عضو في المجلس الشتريعي، دون أن تخلو تلك الحملة الأمنية من كل محاولات "التشويه" الشخصي والسياسي، وكانت قمة السخرية أن يتحدث عباس وأجهزته عن فساد فياض، وهم قمة ذلك..

اللقاء المفاجأة، بات حديثا سياسيا ضمن سياق "ترتيبات المشهد الفلسطيني بعد رحيل عباس"، خاصة في ظل المخاوف المتسارعة عن حركة تحشيد لمراكز القوى داخل جناح عباس في حركة فتح، وأن البعض بدأ في فتح خطوط مع دول وجهات محلية وبمساعدة إسرائيلية كي يكون "الخليفة المنتظر"، بينما تجد حماس أن اي حديث عن "الخلافة" هو حق قانوني لرئيس المجلس التشريعي، وهي صاحبة الأغلبية وعليه تمتلك فرصة تسمية رئيس السلطة المؤقت..مخاوف من انفجار صراع بمساددة الاحتلال لأهداف متعددة.

مقابل ذلك، يرى البعض ان هناك حركة متسارعة بعد زيارة الوفد الأمريكي، وبعيدا عن أكاذيب الفشل التي يتم ترويجها بشكل أو بآخر، عبريا وعربيا، لترتيب البيت الفلسطيني مجددا، وهناك إتصالات خفية من أجل إعادة بحث ملف المصالحة وإنهاء الإنقسام، كجزء من تمرير "الصفقة الإقليمية الكبرى"، ويعتقد ان تلك "نصيحة عربية"..

عودة تحريك حركة ملف إنهاء الإنقسام تتطلب ترتيبات خاصة فيما يتعلق بتشكيل الحكومة القادمة، التي عليها مسؤولية خاصة، وبالتأكيد رامي الحمد الله ليس الرجل المناسب للمرحلة القادمة، وقد اثبت فشله الكبير في إدارة أي ملف حقيقي أو إيجاد أي حل، ولفضته حركة فتح مرتين، الأولى في مؤتمرها الخاص، والثانية في مجلس المقاطعة، وبدأت حركة تحريض علنية ضده، وحملته قيادات فتحاوية مسؤولية عقوبات غزة، فيما شهدت الأيام الماضية تغييبا له عن أي مشاركة بحضور عباس، وكان لافتا غيابه عن لقاء الأمير ويليام..

د.فياض، رغم كل ما قيل عنه أو ما يشاع حول طريقة الإدارة السابقة، لكن الواقع أشار الى انه الأكثر تقديرا للواقع، ويمتلك تصورا سياسيا وإقتصاديا، للمرحلة القادمة، سبق ان أعلنها لكن الأنانية السياسية وعدم المسوؤلية الفصائلية لم تقف لدراسة تلك "الرؤية"، ما أدى الى موقف سلبي من د.فياض بقبوله عرضا للعمل في أحد جامعات أمريكا..

لو أن هناك جدية سياسية للبحث عن "حل" لإنهاء الإنقسام وعودة عجلة المصالحة، البداية من تصور متفق عليه لحكومة وطنية حقيقية تكون هي الإطار العملي لتنفيذ الإتفاق بعيدا عن "إكذوبة التمكين"، والتي إستخدمت كـ"قميص عثمان"، للهروب من تنفيذ اتفاق المصالحة برعاية مصرية، تليها خطوات معلومة جدا من عقد الإطار الوطني العام للبدأ في تطبيق مخرجات "لقاء بيروت" يناير 2017، وإعادة التشريعي للعمل، تنفيذ بنود اتفاق القاهرة، ومكونات الاتفاق بالتوازي والتتالي..

هل يصبح "فياض هو الحل" للخروج من ضبابية المرحلة القادمة، أم أن "الظلامية الفصائيلية" تواصل فرض منطقها حتى ينتقل المشهد من "إنقسام الى إنفصال" لتبدأ رحلة البحث عما لها في "بقايا البقايا من الوطن"!

ملاحظة: مشهد "زلم عباس وعناصره الأمنية" وهم يقتحمون مسيرة نابلس مسرحية هزلية قام بها وكيل عباس في المحافظة..طيب يا أبو السباع مرة واحدة طلع مسيرة ضد المحتلين لو كنت جد ابن بلد مش ابن ..!

تنويه خاص: قيام المندوب السامي للدولة القطرية بمنح الجامعات آلاف الدولارات بتوافق عباسي حمساوي جاء نكاية في جهود دولة الإمارت..رغم تفاهة المقصد من الثلاثي بس بنقول منيح..شعرة منكم منيحة!

قطر تبدأ "تعميد" صفقة ترامب برضا عباسي حمساوي!

كتب حسن عصفور/ حينما زار الوفد الأمريكي لتمرير الصفقة الترامبية دولة قطر، كان معلوما أنها ستستخدم مفتاحا من مفاتيح تمرير تلك الصفقة، فهي الأكثر أثر وتأثيرا على قطبي المصيبة الفلسطينية الكبرى، بحكم ما لها من قوة مالية ومعنوية وإستضافتها قيادات حمساوية فوق أرضها، وعلاقاتها الخاصة جدا برئيس سلطة رام الله محمود عباس، و"صلتها" المالية ببعض أعضاء مركزية فتح..

أمريكا عندما قررت وضع قطر ضمن جدول الزيارة، لم يشكل ذلك أي مفاجأة، بل جاء في سياق الدور المرسوم لها منذ أن قام الأبن حمد بن خليفة بعمل إنقلاب على والدة خليفة، بمساعدة أمريكية، وخددمة أمنية إسرائيلية..

برز الدور التنفيذي لقطر في مرحلة ما بعد إغتيال الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات، وتنصيب عباس رئيسا، فسارع النظام القطري الإتصال بالرئيس الجديد من أجل بحث إجراء انتخابات تشريعية جديدة، تفتح الباب لمشاركة حماس، في سياق المخطط الأمريكي العام للمنطقة، والإعتماد على جماعة الإخوان كأداة تنفيذية لتحقيق ذلك "الحلم الأمريكي المعاصر"..

وعشية إنقلاب حماس سارعت قطر بإجراء "ترتيبات" مع حكومة إسرائيل لطمأنتها حول ما سيحدث في القطاع من قيام حركة حماس وقواتها العسكرية بالإستيلاء على مقاليد السلطة في قطاع غزة، وبعد نجاح الإنقلاب، إتجهت لمنع محمود عباس من القيام بأي خطوة سياسية - قانونية ضد الإنقلاب الحمساوي، بعد ان تم تقديم تصور أولي بإعلان "قطاع غزة إقليميا متمردا"، بما يتبع ذلك من إجراءات لحصار البعد الإنقلابي، فرض عباس رضوخا لأمر قطري وأمريكي..

وخلال سنوات الإنقسام - الإنقلاب كانت قطر وبدعم تركي هي الراعي الرسمي لـ"سلطة حماس"، ماليا وإقتصاديا وسياسيا، وكانت بابها نحو واشنطن وتل أبيب ودول غربية..

دور قطر لم يعد مجهولا بعد أن اعترف حمد بن جاسم ولاحقا وزير خارجية قطر الحالي محمد بن عبد الرحمن، بأن كل ما تقوم به قطر هو بالتنسيق الكامل مع أمريكا وموافقتها، وكذا إسرائيل، عبر مندوبها محمد العمادي..

يوم 1 يوليو 2018، وقبل مغادرته قطاع غزة، وتوزيعه ما يقارب الـ10 مليون دولار "مساعدات إنسانية" لطلبة ومؤسسات طبية، كشف مندوب قطر لدى إسرائيل وسلطة رام الله و"سلطة حماس"، عن "تكليف أمريكي جديد" لقطر بعد زيارة كوشنر، وأعلن عن قيامه برعاية "مفاوضات بين إسرائيل وحماس" بعلم أمريكا، حول "البعد الإنساني" للمسألة الغزية.

تصريحات العمادي زالت الستار عن المفاوضات التي تم الإشارة لها منذ فترة ونفتها حماس ثم عادت لتعلن أنها ستدرس في حال قدم لها ذلك رسميا، وبدأت بتكليف عناصرها بالحديث عن حق حماس بالتفاوض وحدها مع تل أبيب، دون أي تنسيق مع سلطة عباس..

وتأكيدا، لا يوجد من حيث المبدأ رفضا للتفكير بحل الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، في ظل الحصار القائم والخطوات العباسية الأخيرة، ضمن تنسيق كامل مع المخابرات الأمريكية إستباقا لترتيبات صفقة ترامب، لكن البحث عن حل البعد الإنساني ليس عبر "مفاوضات ثنائية" بين حماس وإسرائيل برعاية قطرية وموافقة أمريكية، بل كان يجب أن يكون عبر بوابة الأمم المتحدة دون أن يرتبط ذلك بـ"مفاوضات ثنائية"، خاصة وأن هناك "خطة كاملة الأركان" قدمها مبعوث الأمم المتحدة ملادينوف..

لكن حماس بدل التعامل الإيجابي مع تلك الخطة غير المكلفة "سياسيا"، فتحت نيرانها على ملادينوف وخطته ليس رفضا لما بها، ولكن خدمة للدور القطري لتعزيز دورها في ظل ما تعاني من حصار رباعي عربي، تعتقد انها يمكن كسره عبر المسألة الفلسطينية بخدمة المشروع الأمريكي - الإسرائيلي..

العمادي بذلك قام بأول خطوات "تعميد صفقة ترامب" عبر البوابة الغزية، وهو يدرك يقينا أن قيادة عباس لن تقف "عقبة" أمام مهامه التي بدأها تنفيذها..

القضية لاحقا، ماذا سيكون موقف القوى الفلسطينية من "الكشف القطري"، وخاصة الجبهة الشعبية التي نسجت مؤخرا علاقة سياسية شبه تحالفية مع حماس، وتحت شعارات "المقاومة" و"المواجهة" ورفض المخطط الأمريكي، وبذلك يسري على حركة الجهاد الإسلامي ايضا، ما لم يكونا على علم "بصفقة قطر الخاصة"..

"تحالف عباس السياسي"، الذي يضم فتح - المؤتمر السابع والديمقراطية وحزب الشعب وفدا، وفصائل أخرى محدودة الحضور، هل سيسمح له بمعارضة الدور القطري أم يبقى "الصراخ" رفضا لـ"صفقة القرن" دون تحديد..

موافقة حماس على ما سبق هو نهاية "عهد" وبداية "عهد"، ولن تنجح أبدا في تمريرها تحت "غطاء المقاومة"، وربما لن ينقذها سوى "حرب محدودة" يتم الإتفاق عليها لتصبح كـ"محلل شرعي" لتمرير الصفقة، ويمكن ملاحظة أن ذلك الخيار ليس مستبعدا وفق ما قاله العمادي نفسه، انه طلب من إسرائيل عدم قصف المشاريع القطرية في غزة في حال شن حرب، وفقط يسمح لها لو إستخدمتها حماس..

جملة كثفت أن قطر تقوم بـ"خيانة مشروعة" تحت سمع وبصر مدعون "المقاومة" و"رفض الصفقة"!..

ملاحظة: معقول حماس ما تصيبها "نخوة الكرامة" وتطلب إعتذار من العمادي على طلبه من بني صهيون أن يقصفوا غزة دون "مشاريعه"..بالكوا في أكثر نجاسة سياسية من هيك..آه فيه لو صمتت حماس عليه!

تنويه خاص: كشف إسرائيل عن زيادة الصادرات من قطاع غزة بشكل كبير يستحق قراءة سياسية..الأرقام دائما أصدق أنباء من "خطب المنابر".. الغبار بدا يتلاشى عن "علاقات سرية"..فعلا صدق الأقدمون قولا "يا خبر اليوم بفلوس بكرة بيصير ببلاش".

كي لا يعاد إنتاج فشل "المصالحة"..عناصر مطلوبة!

كتب حسن عصفور/ رغم "الحرب الكلامية" المستعرة بين "قطبي المصيبة الكبرى"، وحصار سلطة محمود عباس وعنصريتها ضد قطاع غزة، عادت مجددا أحاديث المصالحة لتحتل موقعها في ما يدور فوق أراضي "بقايا الوطن".

ويرتبط الحديث عن العودة الى ذاك الملف، الذي اصاب الشعب الفلسطيني عدا فئة ضآلة، بـ"حالة غثيان سياسي" لا سابق لها تجاه حدث داخلي، بل يمكن القول أن "جدارا من القرف" بات قائما بين الشعب وذلك التعبير، خاصة إن ارتبط بمن هما سبب الكارثة..

لا يخفى أبدا، ان إعادة فتح ملف "التصالح - المصالحة" مرتبط بالحراك الإقليمي العام في التعامل مع الصفقة الأمريكية، والتي كانت دافعا في العام الماضي لتسريع وتيرة آلية التوقيع على اتفاق القاهرة أكتوبر 2017، حيث ساد "التفاؤل السياسي"، بأن المسألة ذاهبة الى تنفيذ إيجابي لوضع نهاية للكارثة التي كانت الجسر لتمرير المشروع التهويدي في الضفة والقدس وحصار غزة..

ولكن ما حدث من عدم بلورة "صفقة ترامب" في حينه بشكل كامل أدى الى إبطاء عجلة المصالحة، وفتح باب الردح السياسي، بل واللغة الأكثر إتهامية بين ذات الطرفين، وراهنا يعاد البحث عن "آلية تحريك" المتفق عليه، لأن "الصفقة الإقليمية الكبرى" تتطلب إعادة تنشيط "الصفقة الفلسطينية الصغرى"، لخدمة تنفيذ ما سيكون من حل لم يعد بعيدا، بل ملامحه لم تعد "سرا"..

العودة الى تنشيط حركة البحث عن تفعيل المتفق عليه، خطوة هامة، لكنها قد تعيد كل مظاهر الفشل، لو إعيد إستخدام ذات الآلية السابقة، التي ترتكز فقط على قطبي المصيبة، ما سيعيد المسألة الى مربعات الفشل، وقد يكون أسرع مما يرى البعض ذلك..

لا يوجد أي سر أمني أن تطبيق اتفاق المصالحة الأخير لم يكن يحمل أي عقد حقيقية، بل كان أكثر وضوحا مما سبقه، ويمكن القول، ان رضوخ حماس لشرط فتح، بعدم تفعيل المجلس التشريعي خلال فترة التطبيق كان "تنازلا ضارا"، لكنه لم يشفع الى الوصول الى ما أريد، ليس لعقد الاتفاق، بل لـ"عقد" تم صناعتها..

عقدة "التمكين" التي إخترعها عباس وفصيله خارج النص، دون تحديد واضح، بل ودون تقديم تصور كامل لهذا العنصر "الغريب"، مقابله تصرفات حماس بأن قطاع غزة "ملكية فردية" تتنازل عما تريد وتبقي ما تريد، ما أدى عمليا الى النتيجة الأكثر سوادا، لغياب آلية رقابة ومحاسبة سواء من الطرف الراعي، أو من "الفصائل الفلسطينية" التي كانت بلا أي دور سوى مشاركة حفل التوقيع كمظهر تكميلي..

لو اريد حقا العمل لتجاوز مظاهر الفشل السابقة، وبحثا عن آلية تثبيت دعائم الاتفاق، والذي لا يحتاج الى تعديدلات كثيرة، بل بعض اضافات محددة لتمتين النص، ووضع "آلية رقابة" و"محاسبة" لضمان الانجاز.

التعديلات التي يحتاجها الاتفاق هي ما ثبت أن "غياب النص فيها" كان "ذريعة" للهروب والتعطيل، وعليه يجب أن يشملها:

**مفهوم "التمكين" المطلوب لترسيخ عمل الحكومة، ويجب أن يكون في الضفة وبلدات القدس وغزة، أي تمكين الحكومة في مناطق "ولايتها"، بما يشمل كل القضايا التي كان لها "تفسيرات" ملتبسة..وضوح النص بات شرط الضرورة لضمان مسار إيجابي.

** سلاح الأجنحة العسكرية في قطاع غزة كجزء من المشكلة التي لم يتم معالجتها، ولذا لا بد من وضع "أسس واضحة" لتلك المسألة، حتى ضمن "ملحق سري" غير معلن، لكن لا يمكن نجاح أي اتفاق دون وضع اتفاق واضح لقضية الأجنحة وسلاحها وآلية عملها ودورها..دون ذلك أو الهروب منها، مسبقا نقول لا أمل بأي نجاح ممكن..

**أزمة الجهاز الحكومي بكل مكوناته، والاتفاق على وضع أسس لكيفية التعامل، وضمنها تحل أزمة الموظفين، والرواتب أيضا، فلا تنفيذ حقيقي دون تصور لهذه المسألة..

**التنفيذ المتوازي لبنود الاتفاق، وليس التطبيق المتتالي، حيث اكدت التجربة ان التتالي أستغل لهروب، وربط حل قضية بما قبلها، ولذا كانت قوة الدفع رهنا بـ"مزاجية الفهم" لطبيعة تنفيذ الخطوات السابقة..

**أن يكون الحوار والتفاهم جمعي فلسطيني، وليس بين قطبي الأزمة فتح وحماس، مهما كان وزنهما السياسي، فلا يمكن أن تبقى حركة الفعل مرهونة بهما، وهي تجربة ثبت كليا انها فاشلة، وستفشل حتما لو إستمرت ذات آلالية السابقة، ان يتم تفاهم القطبين ثم تحضر قوى العمل لتوقيع على ما تم..آلية لن تنتج ربحا سياسيا..

وكي لا يقال من بعض المصابين بهوس التمايز، نشير الى تجربة العمل والحوار الوطني في مرحلة ما قبل الإنقسام، او بالأدق مرحلة ما قبل زمن "عباس - حماس"..حيث كان "الإطار القيادي العام" هو مكان الحوار والإتفاق..

وعليه يمكن أن ترعى الشقيقة مصر "حوارا وطنيا جمعيا وجامعا" في سياق الإطار القيادي المتفق عليه، ليصبح هو "آلية الحوار والاتفاق"..ما يمنح أي وثيقة متفق عليها قوة مضافة بأضعاف لما سيكون ضمن "الثنائية المصابة بمرض التمايز الكاذب"..

** وضع آلية رقابة – محاسبة بإشراف مصر كي تكون هي مرجعية "حل الخلافات - التباينات" عند بدء تنفيذ الاتفاق..

تلك بعض عناصر يجب الأخذ بها كي لا يعاد إنتاج الفشل..

ملاحظة: رغم أن الشقيقة مصر فتحت معبر رفح بشكل مستمر، لكن محاولة إبتزاز المواطنين لا تزال مستمرة.. إدارة المعبر ممثلة سلطة عباس تقوم بالتلاعب في آلية السفر وفقا لمصالح وعلاقات..حماس تقوم بنهب آلاف الدولارات ثمنا للتسجيل..بيكفي!

تنويه خاص: رغم كل الحرب اللغوية من "تحالف عباس السياسي" ضد الكيان، لكنهم لم يفكروا في عقد لقاء طارئ لما سمي بـ"قيادة" ولو من باب رفع العتب..معقول في واحد في العالم حيصدقكم..الكذب له عنوان يا فاقدين الصدق!

لمعان الفارس يوسف صديق.."شكرا يا سيسي"!

كتب حسن عصفور/ كثيرة هي الأحداث السياسية العاصفة في بلادنا العربية، والتي تستوجب المتابعة والقراءة الخاصة، لكن قليل هي تلك الأحداث التي تجبرك أن تقف أمامها دون أن تتركها تمر كخبر عابر ضمن ما يسجل من أخبار، فما بالنا وأن يبدوا كأنه "خبر محلي" لبلد شقيق..

هو كذلك قد يكون للبعض، أو حتى للغالبية لكنه خبر من النوع الذي لا يذهب سريعا، بعد 66 عاما على إنطلاق ثورة يوليو 1952، التي غيرت وجه المنطقة قبل أن تغير مصر، حيث قررت مجموعة من "الضباط الأحرار" أن لا تقف متفرجة عما يحدث لمصر الكنانة في عهد ملكي اضاع مكانتها..

مجموعة ضباط بمشارب فكرية مختلفة، قادوا أحد أهم ثورات عصرنا لأنها رسمت طريقا للأمة العربية ومصر وكذا ما كان يعرف يوما بـ"دول العالم الثالث"، وبرز إسم جمال عبد الناصر رمزا وقائدا لحركة التغيير الثوري، ونجحت الثورة وأصبحت مصر عنوانا للتحرر الوطني وقاعدة لدعم شعوب وحركات تبحث خلاصا من مستعمر..

وكان من بين الضباط الأحرار المقدم يوسف صديق، الملقب بين أقرانه بـ"الفارس النيل"، حفيد رجل أزهري، لكنه أختار الفكر الإشتراكي طريقا ومنهجا للتحرر والبناء الإجتماعي، وسجل له التاريخ أنه من أنقذ الثورة المصرية من "فشل" أو "هلاك" بعدما تحرك في وقت إختلف عن موعد تغير لإنطلاقة الثورة نتيجة وشاية وصلت للقصر الملكي عن حركة الضباط الأحرار، فكان للقدر السياسي دورا حاسما بتحرك الفارس يوسف صديق ويعتقل أركان قيادات الجيش الموالين للقصر..

حركة الصديق غيرت مسار مصر والمنطقة، ولكنها لم تكن كافية لأن يكون أحد بناة مصر ما بعد الثورة وإسقاط الملكية، إختلف مع رفاق التغيير، كما كان موقف الراحل الكبير خالد محي الدين الملقب لإنتمائه الفكري اليساري الإشتراكي بـ"الصاغ الأحمر"..

يوسف الصديق "اليساري الإشتراكي الفكر" طالب بعودة الحياة السياسية وإجراء إنتخابات عامة ومجلس وزراء من البرلمان، ما لم تتفق معه غالبية "مجلس قيادة الثورة"، فغاب الفارس النبيل عن "المشهد السياسي" بقرار من الزعيم ناصر وتحالفه في المجلس..تم تحديد إقامته في بلده ببني سويف حتى رحل عام 1975 بصمت لا يليق ابدا بمنقذ الثورة غيرت وجه مصر والمنطقة..

غاب الفارس النبيل عن أي ذكر له أو حضور، رغم كل ما كتب عنه في تلك الأيام، سلوك لم يكن يتوافق والعمق الخاص للزعيم جمال عبد الناصر، رمز التحرر الوطني، كانت غصة ما لها أن تكون، وكان ليوسف صديق ان يكون دعما للثورة وزعيمها ناصر، كما كان الفارس اليساري في خلية مجلس قيادة الثورة خالد محدي الدين..لكن حدث ما حدث من تباينات وصلت الى لحظة "صدام" بين ممثلي اليسار المصري وخاصة الحركة الشيوعية وقائد الثورة..ودفع آلاف من ابناء مصر ثمنا لذلك سجنا وتعذيبا وموتا.. ولا زال اسم شهدي عطية الشافعي حاضرا لذلك الذي ما كان له أن يكون..

يوم 23 يوليو 2018، كانت المفاجأة التي أعادت للفارس النبيل يوسف صديق بريقه المستحق وغاب طوال 66 عاما، بعد أن قرر الرئيس عبد الفتاح السيسي منح اسم يوسف صديق قلادة النيل تكريما وتخليدا لإسمه وإعادة الإعتبار لمن إستحق التكريم..

"مفاجأة السيسي" تسجل خطوة ودرس للوفاء الإنساني لمن يستحق..خطوة أزالت بعض من غبار علق في مسار الثورة، ودرس أن العطاء للوطن حق وواجب دون إنتظار لمقابل..

يوسف صديق بعد ذاك الغياب تعود لتصبح عنوانا لتضحية من أجل قضية دون متاجرة بها، أو تريح منها، كنت نموذجا من أطياف الشعب إختارت اليسار الإشتراكي سبيلا.. فسلاما لروحك وشكرا لك يا سيسي.

ملاحظة: "مجمع الرؤوساء" محمود عباس قام يوم أمس بأول زيارة محليه له بعد تحسن حالته الصحية الى مقر تلفزيونه الخاص وكان فرحا جدا..في حين اسماعيل هنيه رئيس حركة حماس كان يزور أسر الشهداء..صحيح مين بتذكر أخر بيت شهيد زاره عباس..مفارقة تكشف ما حل بفتح!

تنويه خاص: شو رأي قيادات الفصائل لو تبطل تهدد إسرائيل بعد أي جريمة ترتكبها لمدة شهر ونعتبرها يا سيدي "تهدئة حكي".. تأكدوا عندها اسرائيل ستحسب حساب صمتكم أكثر!

مراجعة "مسار حراك غزة"..ضرورة وطنية!

كتب حسن عصفور/ بلا أدنى شك، أن قرار إنطلاق النشاطات الوطنية، بمختلف مظاهرها في قطاع غزة منذ يوم الأرض 30 مارس 2018، شكلت حركة نوعية في تطور أدوات "المواجهة الشعبية" مع دولة الكيان الإسرائيلي..

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، سجلت تلك الإنطلاقة الجديدة في الفعل الفلسطيني "المقاوم"، محطات هامة حققت مكاسب سياسية متعددة، وأبرزها إعادة الروح للحركة الوطنية، وأن القدرة النضالية لم تنضب بعد، كما تمنى "فريق الحصار المشترك" الأمريكي - الإسرائيلي والعباسي، وتجاوزت حركة الفعل الفلسطيني في قطاع غزة، كثيرا من التقديرات التي توقعتها قوة "الحراك الشعبي الوطني"، وكذلك قوى "العداوة الوطنية"..

فلسطين لم تعد حاضرة بمصائبها السياسية فقط، التي أنتجها "التوافق المشترك" بين حماس وفتح - عباس لرسم "مشهد إنقسامي" يمنح العدو القومي "تفوقا نوعيا" في تكريس مشروعه الإستيطاني - التهويدي في الضفة والقدس، و"حصار القطاع" في "بؤرة غيتوية" حياته مرهون بمن حوله، فإختلف المشهد مع إنطلاقة الفعل "غير المتوقع"، والمحدث تطويرا للمسار الثوري..

بإختصار، كثيرا من "مكاسب السياسة" جسدتها قوة الحراك الشعبي في قطاع غزة..

ولكن، وبعد الشهور الثلاثة، بات ضرورة وطنية إجراء "تقييم شامل" لتلك العملية النضالية، بكل جوانبها، ما لها وهو كثير، وما عليها وهو أيضا ليس بقليل، إجراء مراجعات جادة، حقيقية، بل وبروح ثورية، بعيدا عن "الخوف والتردد" من أي "حملات مشبوهة" يطلقها تحالف "العدو والردة"، حسابات تأخذ

كل ما يمكن منح "الحراك طاقة تأثير" على الكيان الغاصب، وايضا على زمرة فقدت كثيرا من "حضورها الوطني"، وفصائل تبحث "خطف" كفاحية الحراك" لتكريس "فوائد" خطف مظهر سياسي..

مسيرات الحراك، لها كثيرا نعم، لكنها ايضا عليها كثيرا، معادلة المراجعات تبدأ من هنا، ولعل المسألة المركزية التي يجب أن تبدأ منها نقطة "جردة الحساب السياسي"، هو معنى إستمرارها في قطاع غزة المحاصر، والأبعاد التي يمكن أن ينتجها ذلك، في حين هناك "فجوة كبيرة وجدا" مع الواقع في الضفة والقدس المحتلة بشكل مباشر من عدو قومي..

هناك ما يمكن أن يقال، أن واقع القطاع مختلف نسبيا عنه في الضفة والقدس، وتلك حقيقة، لكن الحقيقة الأشد أثرا سلبيا، ان تزايد "الفجوة الكفاحية" لن ينتج "نصرا سياسيا"، بل قد يعزز بشكل أو بآخر، ما يراد له من "تعزيز فصل سياسي" في وحدة أداة العمل، وتكريس "الإنقسام الوطني" عبر "مظهر كفاحي"، مفارقة قد لا يراها البعض، لكنها قضية تفرض التفكير دون الغرق في "الشيطانية السياسية"..

ما يستدعي، ليس توقف فعل "الحراك الغزي"، من ذات فصائل العمل الوطني، بل بكيفية إيجاد معادلة "التوازن الكفاحي" في الضفة والقطاع مع قطاع غزة، وليت البعض لا يختبئ كثيرا خلف دور التنسيق الأمني المعيب، وأدواته التي باتت مطاردتها سياسيا وشعبيا مهمة وطنية، كونها تخالف القرار الوطني المشترك، بما فيها مؤسسات فتح ذاتها..

ليس مطلوبا من قوى الفعل أن تبادر لعمل عسكري، بل لإعادة الروح لـ"حراك شعبي سلمي" ضد المحتل وسياسيته وأيضا أدواته، فمقاومة الاحتلال تتطلب كذلك تعرية كل من يقف "جدارا حاميا" له، وقد كشفت بعض مظاهر "الحراك ضد الجريمة العباسية" حراك إرفعوا العقوبات، ان هناك إمكانية لحشد حراك شعبي أوسع كثيرا ضد المحتل مشروعا وأدوات، كي يحدث تطور نوعي في "وحدة الأداة الفعلية"، وتجهض كل "نوايا" لفصل أو تقسيم المظهر الوطني، أرضا وروحا..

لا يضير أبدا أن تقف القوى الوطنية لقراءة مختلفة لـ"حراك غزة"، والبحث في سبل تفعيل "حراك الضفة والقدس"، ونظريا سيكون الفعل هناك أكثر قيمة وأثرا، ليس لكسر حصار بل لكسر مشروع معادي..

هناك جوانب مختلفة أخرى للمراجعة الوطنية لمسار الحراك، مسيرات وسفن، والتي لا يجب أن تتحول الى "إعلان سياسي"، بدلا من أن تكون "فعل سياسي"، والفرق كبير وجوهري بينهما، وبالتأكيد أن قوى "الحراك" تدرك يقينا ذلك..

المراجعة الشاملة لكل جوانب الحراك باتت واجبة، وحق وطني وشعبي، كي تكون "قوة فعل لصالح المشروع الوطني"، وليس أداة "نهش في جسده"!

ملاحظة: رسائل الإتحاد الأوروبي لدولة الكيان وحكومتها حول الأراضي الفلسطينية المحتلة، هو فعل سياسي هام جدا، لا يجب التعامل معه بشكر وترحيب و"بلادة الموقف العام"..بدها شوية عمل عنجد!

تنويه خاص: من مفارقات "الشيزوفرنيا العباسية" أن وفد تحالفهم التقى في سوريا بفصائل لا يراها في الضفة أبدا، بل بعضها "مطارد" لأمنهم..الصاعقة والقيادة العامة مثلا..سلوك يؤشر أن الدافع ليس وطنيا بل شي تاني!

"معادلة غزة الممكنة"..ما بعدها!

كتب حسن عصفور/ تتسارع "حركة التواصل" بين حركة حماس نيابة عن "محور غزة" العسكري، ودولة الكيان الإسرائيلي العنصري عبر الشقيقة الكبرى مصر والأمم المتحدة في شخص "المبعوث الدولي الأنشط نيكولاي ملادينوف"، كي لا تتدحرج حركة "التفاعل الميداني نارا" الى حرب لن تكون كما غيرها من تلك التي أصابت القطاع بدمار وآثار لم يتم إزالتها بعد..

"التواصل التفاوضي" بين "محور غزة" والكيان فرض منطقا سريعا على طرفيه، ربما لأول مرة منذ زمن بعيد، أن يتم تطويق رد فعل من غزة على عمليات إجرامية أدت لإستشهاد عدد من أبناء القطاع، نتاج خط ساخن كان به اللواء عباس كامل وزير المخابرات المصرية المتواجد في واشنطن، وملادينوف

في رحلة إياب وذهاب بين تل أبيب وغزة، وغابت رام الله بكل من فيها (رئيسا لسلطة أو رئيسا للجنة باتت منعدمة القوى)..

ونتيجة لحركة التواصل، بدأت تطلق في الأفق ما يمكن تسميته بـ"معادلة غزة" السياسية - الإنسانية، معادلة ستترك أثرها العام على المشهد

الفلسطيني بكامل أركانه، بل ستفرض موازين قوة جديدة، ولن تعود المسألة بعد "المعادلة" لما كانت عليه قبلها من دور وأثر وتقرير..

معادلة تبحث ترسيخا لواقع سياسي تصبح حركة حماس هي القوة "القائدة" له، تتشارك مع فصائل باتت "شريكا عسكريا" وسياسيا، وقوى تلعب دورا بحكم تاريخها أكثر من حاضرها، معادلة تريدها أيضا دولة الكيان ليس فقط بحثا عن "تهدئة" كما تدعي، ولكنها تبحث عن تكريس " واقع سياسي" يسمح لحماس أن تبقى بقوتها العسكرية كحارس لأحداث مطلة..

"معادلة غزة" ستؤدي الى إعتراف نسبي من دولة الكيان بواقع القطاع القائم الى حين تسوية "الإنقسام الوطني"، وهي تدرك يقينا بصفتها طرفا شريكا في إستمراره، أنه لن يكون حاضرا في زمن محمود عباس، وسيبقى الإنقسام كما هو في حده الأدنى، ما لم يتطور بعد "معادلة غزة" وتطورات "حركة التهويد والإستيطان" في الضفة والقدس بما بكرس بعدا مضافا للإنقسام يصبح أقرب الى حالة إنفصالية..

وحماس بدورها، رغم كل التصريحات المخادعة لقياداتها، ستتفاعل مع البعد السياسي في "معادلة غزة" لكونها تمنحها ما لم تحصل عليه نتيجة الإنتخابات عام 2006، كطرف مقرر بل وحاسم في مشهد ما بعد "التهدئة"، سيكون القائد الفعلي فلسطينيا لها، في ظل "إنحسار متسارع" لدور فتح العملي، ونفاذ "رصيد عباس السياسي"..

"معادلة غزة"، ستجد تأييدا غير مسبوق من أبناء القطاع بعد أن تمكن الحصار الأشد ألما للإنسان منه، بما لا يترك له مجالا للتفكير الأشمل، برفض ما سيكون "نفقا إجباريا" لكسر الحصار، على أمل أن يكون في نهايته الضوء السياسي الذي

يجسد "أمل الخالد ياسر عرفات" (بناء دولة فلسطين فوق أرض فلسطين) في زمن ما بعد عباس.

وبدون أي تردد تحمل تلك المعادلة مخاطر وطنية وقد تكون أخطر مما تكشف بعض عناصرها، لكنها وفي ظل الواقع القائم، بغياب المصالحة الفعلية، وإنهاء جذري لواقع الإنقسام الوطني، بكل مكوناته في السلطة والمنظمة، وحصار لم يعد بالإمكان مواصلته مع مشاركة فتح وسلطتها ورئيسها كطرف أساس فيه، ستمضي الى نهايتها الى حين..

"معادلة غزة" تسير واقعيا تتسارع حينا وتتباطئ حينا آخر، لكنها متواصلة، كما هي صفقة ترامب الكبرى، التي تحقق مكاسب تاريخية لدولة الكيان، رغم انها لم تعرض بشكلها النهائي رسميا، بل يخرج "المهزوم وطنيا" ليدع ما ليس فيه بأنه أسقط "صفقة ترامب"، وهو العاجز أن يسقط أمرا عسكريا للاحتلال..

والسؤال هنا، ليس عن المعادلة، ولكنه عن ما بعدها وطريقة التعامل داخل قطاع غزة، وهل ستبقى حماس وحدها تدير الشأن العام، اي حكما وحاكما "فرديا"، وتخادع غيرها بأنها تنازلت عن السلطة لغيرها، ما بعد المعادلة هو ما يجب نقاشه أكثر..

أي "إدارة غزية" ستكون، وهل لها أن تكون "موازيا عمليا" لـ "سلطة رام الله"، الى حين وضع "نهاية للمشهد الإنقسامي" بما يتوافق مع ملامح الحل السياسي الأشمل إقليميا..ذلك ما يجب التفكير به وليس إنهاك العقل في متابعة "رد فتح" الوهمي على الورقة المصرية!

ملاحظة: الخارجية الروسية كشفت أنها حاولت ترتيب لقاء بين رأس طغمة تل أبيب ورئيس سلطة المقاطعة محمود عباس..المفارقة أن نتنياهو ركل عباس بقدمه ورفض اللقاء..معقول بيبي يرفض لقاء "مسقط صفقة القرن"..يا ويلك يا سواد ليلك يا بيبي!

تنويه خاص: اغرب تصريح يمكن قراءاته أن الرئيس عباس يجري إتصالات عربية ودولية لمواجهة تطورات المسجد الأقصى (من صالون منزله)، دون أي

لقاء طارئ لما يسمى إعلاميا بـ"القيادة" ليثير شكلا من "الجدية" اقله..طيب مين ممكن يصدقك!

مواجهة غزة العسكرية "وشرعية رسمية" خارج التغطية!

كتب حسن عصفور/ قلما تصاب دولة الكيان بحالة "هوس سياسي"، كما هي حالها نتيجة تطورات "المشهد الميداني" مع قطاع غزة، أثر "الأدوات العسكرية الغزية" - طائرات ورقية وبالونات حارقة - وما تركته من خسائر مالية لسكان بلدات الكيان المقابلة للقطاع، مضافا لآثار خوف وهلع نفساني، دون أي إصابات أو موت..

دولة الكيان، ذهبت الى حركة "تصعيد عسكري" هو الأوسع - الأشمل منذ الحرب العدوانية على القطاع عام 2014، قصف "أعمى" لأي هدف دون تدقيق فعلي، ترك دمارا في مؤسسات ثقافية وتعيلمية وأماكن عبادة، وإستشهاد طفلين كـ"ثمرة" لعدوان بلا أعين، لكنه كشف "هيجان" حكومة نتنياهو بحثا عن "نصر خادع"..

حكومة الكيان، لم تترك وسيلة إعلام دون أن تبدو كـ"ضحية"، تحدثت عن مئات الصواريخ والقذائف الصاروخية التي أطلقتها فصائل القطاع العسكرية، وتحديدا "القسام وسرايا القدس"، الأكثر عدة وحضورا، حكومة فتحت الباب لإعلامها ووسائل التواصل الإجتماعي لشرح "المظلومية" التي تعيشها، وهي إنعكاس ضعف معنوي، امام فعل غزة..

نتيناهو، يدرك جيدا وأكثر من غيره أن أي حالة تصعيد مضاف أو شمولية العدوان، لن تمر مرورا عابرا، وبالتأكيد فإن أجهزته الأمنية قدمت له ما تعلم عما هناك من "تطور القدرة العسكرية لأجنحة الفصائل الفلسطينية"، وأن واقع الحال العسكري ليس هو ما كان عام 2014، وبعيدا عن معادلة "قصف بقصف غير الذكية"، لكن العدوان سيقابل بـ"قصف مؤثر ومؤذي جدا للكيان"..

نتنياهو عندما خضع لضغط "الحماقة السياسية"، التي تنادي بها القوى الفاشية في إئتلافه الحاكم، لن يذهب أبعد كثيرا مما كان، ما لم يقرر مغامرة قد تكون نهايته السياسية، الى جانب فساده الطاغ هو وعائلته..ولذا فالصراخ بالقول أنه "وجه ضربة قاصمة" للقوة العسكرية "الغزية" ليس سوى "قناع الكذب العام" للظهور بدور "المنتصر"..

وبعيدا عن آثار "الضربة العدوانية والرد عليها، فحتما ليس "هدفا وطنيا" إتساع رقعة العدوان الى "حرب أوسع"، وليس مصلحة فلسطينية أن يعيش القطاع شكلا من اشكال التوسع العدواني، بل ربما العكس تماما، فكل تصعيد عسكري هو "ضرر وطني"، لكن ذلك الخيار لا يرتبط فقط بالطرف الفلسطيني في القطاع، مع ضرورة العمل الجاد لحصار "جنونية العدوانية الإسرائيلية"..

ولذا أصابت حركتي حماس والجهاد بالإعلان عن تجاوبهما مع مسعى الشقيقة الكبرى مصر، وأطراف دولية لوقف التصعيد والعودة الى التهدئة، دون "شروط مسبقة"، ومن المفارقة أن الإعلان الفلسطيني لم يقابله إعلان إسرائيلي واضح، ما يكشف حركة "إرتباك" من ذلك المسعى، بل وعدم الرغبة بالتوقف عن "العدوانية" ضمن تلك الحدود فقط، فالواقع فرض "منطقه" بأن المشهد ليس حكما لطرف وليس خاضعا لقرار الكيان دون غيره..

ولكن، ما برز يوم 14 يوليو 2018 ليس البعد العسكري بين قطاع غزة ودولة الكيان، بل هناك أبعادا "جانبية" كشفها "التصعيد المفاجئ"، إذ غابت "الرسمية الفلسطينية"، رئاسة وحكومة و"تحالف" عن أي حضور يمكن أن يمنحها "شرف التمثيل العام"، غابت المؤسسة الرسمية كليا وكأن ما يحدث ليس على أرض فلسطينية وضد جزء من الشعب الفلسطيني، أصاب كل مكوناتها "خرس" و"تجاهل سياسي"، وكأنها تنتظر "حسما عسكريا إسرائيليا" للخلاص من "الواقع القائم في قطاع غزة، أو تحقيق "رغبة الأحمد" لإسقاط حكم حماس..

سلطة عباس ومكوناتها المختلفة، كشفت أنها "غير ذي صلة بقطاع غزة"، وأن مشاركتها بالحصار ورفض عقوبات هو جزء من عمل ممنهج..

العدوانية العسكرية ضد قطاع غزة، اصابت "العباسية" بدوار سياسي لن تخرج منه بسهوله خروجها من "صمتها" أو "ترحيبها" بحروب سابقة ضد القطاع،

وتواطئها في حذف تقرير غولدستون عام 2008 الفاضح لجرائم الحرب الإسرائيلية..

وليس غريبا أبدا، أن غابت كل "الخدع السينمائية" التي اطلقها بعض "مبعبعي" تلك المؤسسة حول قيامها بالذهاب الى محكمة الجنايات الدولية..فمن يصمت على عدوانية علنية لن يكون يوما صادقا في القول بأنه يعمل على ملاحقة الكيان على جرائم حربه..

نتنياهو، بالعدوان العسكري أظهر إن مرض عباس ليس صحيا فحسب، بل هو "مرض سياسي" لا شفاء له كرها وحقدا على قطاع غزة، وخدمة لمشروع غير وطني..

14 يوليو 2018 علامة فارقة في المشهد القادم، ومعادلة سياسية جديدة سيكون لها حضورا يفوق مظهرها الخارجي..وقادم الأيام ستنطق ما تجاهلته تلك "المؤسسة المصابة بحول وطني عام"!

بالمناسبة هل لا زال عباس يريد القطاع من "الباب للمحراب" بعد كشف بعضا من قدرة عسكرية مخزونة!

ملاحظة: مجددا نسأل "فصائل" "ثورية ويسارية" شريكة في "التحالف العباسي الجديد"، هل حقا أنكم بفعلتكم المشاركة بمجلس المقاطعة "أنقذتم الشرعية" أم شاركتم بهدمها..آه صحيح وين تنفيذيتكم صارت..ياااا خسارة!

تنويه خاص: بيانات وفدي الجهاد وحماس عن اللقاءات مع الأشقاء في مصر ووزير المخابرات اللواء كامل ومسؤولي الملف كشفت لغة "تفاؤلية" من نوع جديد..هل هي "بشرى خير"..ممكن لكن بدها الطرف الآخر!

هل تقبل فتح بـ"التمكين المتبادل"!

كتب حسن عصفور/ منذ توقيع اتفاق التصالح الأخير في القاهرة إكتوبر عام 2017، بدأ رئيس حركة فتح، وهنا يخاطب بصفته التنظيمية لأنه يمثل فصيل وليس رئيسا للسلطة، يعرض في سوق "الكلام السياسي" تعبيرا لم يرد يوما في أي من الاتفاقات السابقة، مصطلح "التمكين"، ربما كان الأولى بحركة حماس اللجوء اليه بحكم ارتباطها التاريخي بجماعة الإخوان، وهي من يلجأ دوما لهذا المصطلح كجزء من ثقافتها الضبابية والظلامية..

عرض "التمكين"، بدأ يتدرج في المضمون من زاويا معينة الى التعبير الأشهر لعباس، "نريد قطاع غزة من الباب الى المحراب"، ليختصر أي سؤال أو استفسار عما يراد من كلمة "التمكين"، يعلن إما القطاع كاملا خاضعا له ولمن يأمر أو لا، بما فيه السلاح العام والخاص، حكومي أو "غير حكومي"، وربما تلك هي المسألة، التي تهرب عباس وناطقيه و"بعضهم ملقن"، من الإشارة اليها جبنا سياسيا لا أكثر، لأنه يعلم يقينا أن تلك ستفتح باب غضب من نوع خاص عليه ومن يردده..

إفتراضا، أن كل ما تحدث عنه رئيس فتح، وطلبه الخاص بـ"التمكين" من باب "حسن النوايا"، (صفة ليست من تكوينه النفسي أو السياسي)، وأنه يبحث تصويبا لحالة القطاع التي أصابها "تشويها" ثقافيا وسياسيا وإجتماعيا وعسكريا طوال زمن الإنقلاب الحمساوي، وأن " التمكين" هو السلاح الفعال للقيام بتلك المهمة، فهل له أن يوافق على حق القوى الموقعة على إتفاق التصالح الأخير، ومعها حركة حماس بـ"تبادلية المطلب"، أي أن يصبح "التمكين متبادل" في الضفة وبعض بلدات القدس والقطاع ..

لعل حركة حماس اصابها ضيق نفس أو حول سياسي عندما تعاملت مع الطلب الفتحاوي وكأنه "مؤامرة" فحسب، ولم تتعامل معه كطلب سياسي، وأن الحق يجب أن يكون واحدا حيث هناك "حكومة"، وأن تكون كل صلاحيات وقدرة الحكومة الموحدة أو المتفق عليها بذات القدر من "التساوي التمكيني"..

ليت رئيس فتح وقياداتها يعلنون إلتزاما للشعب الفلسطيني، أو بالأدق يكتبون، لأنهم لا يحترمون كلمة أو عهد، وتصريحات عباس الأخيرة في مجلس التخريب

الأخير نموذجا لا غير، بأن "تمكين" الحكومة يجري في الضفة والقطاع وبلدات القدس التي بها وجود ما للسلطة وحكومتها..

وعليه، ومن باب "التمكين المتبادل" للحكومة يجب بحث مفهوم "التبادل" في مكونات أدوات الحكومة وأجهزتها، بما يعيد بناء أجهزة الأمن كافة لتتلاءم مع "مفهوم التمكين السياسي"، وأن تنتهي كليا سيطرة فتح الخاصة على مكونات الأجهزة الأمنية، أمن وطني وداخلي وشرطة ومخابرات، وما يتبع تلك الأجهزة من مسميات مختلفة، لتصبح أجهزة وطنية بعقيدة وطنية ومهام وطنية، ومرجعيتها ما نص عليه "القانون الأساسي المعدل" - تم تعديله بناء على أمر أمريكي - إسرائيلي عندما طالبوا تعيين عباس رئيسا للوزراء في طريق تنفيذ مؤامرتهم بالخلاص من الخالد أبو عمار 2002..

هل يقبل رئيس فتح، بأن يصبح المحافظين جزءا من عملية "التمكين المبتادل"، للعلم لا يوجد محافظ في الضفة والقدس والقطاع من غير حركة فتح، حتى محافظات غزة الخمس وهي تحت سيطرة حماس جميعهم من فتح، يحصلون على كل الإمتيازات ولا يفعلون شيئا سوى الإعلان بين حي وآخر ع تقديم مساعدة ما أوالمشاركة فى عزاء ما نيابة عن "الرئيس"..

هل يمكن أن تقبل حركة فتح، بإعادة النظر في طبيعة الوظيفة العمومية، بما فيها الرتب العليا، من وكيل وزارة الى أدنى درجة، وربما لو قامت أي جهة بدراسة واقع الوظيفة العمومية ستكتشف أنها "وظيفة فتح العمومية"، وليس لسلطة وطنية فلسطينية..

ومن هذه الزاوية يمكن بحث مسألة رواتب الموظفين المتفق عليهم وطنيا، وليس موظفي حماس وحدهم..

ملفات تكوين السلطة متعددة وأكثر من شائكة، وتحتاج حقا الى مراجعة شاملة وليست جزئية بمقاس مصالح الفصائل أو بالأدق مصالح قطبي المصيبة الكبرى..

دون ذلك يصبح الحديث عن التمكين ذريعة للتخريب لا أكثر، الى حين يأت الأمر القاطع بالتوقف عن تلك الخدعة فقد ادت وظيفتها وإنتهى أوانها..وسيتم

عندها خروج بعض "بلداء اللسان" ويعلنوا "تضحية فتح" في سبيل القضية الوطنية وتتخلى عن "مكذبتها"..!

ملاحظة: مسيرة فتح في رام الله لدعم رئيسها، ومعها بعض من التصق بخدماتها المالية من "فصائل" كشفت كم هي فصائل لا قيمة لها عند فصيل عباس، وقبلها كم ان الناس قرفت كذبهم وأعداد المشاركين خير دليل!

تنويه خاص: من فوائد تصريحات العار لمندوب قطر العمادي عن مناشدته إسرائيل قصف غزة دون مشاريعه، انها اراحت الناس من تصريحات ناطقي حماس وفتح من بيانات تصيب المستمع - القارئ بالإشمئزاز من ردائتها!

"وديعة غزة" بين حضور مصر وغياب "الرسمية الفلسطينية"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد خافيا لمراقبي "المشهد الإسرائيلي"، أن صواب التفكير قد خرج كثيرا عن سياقه المعتاد، حيث إنتقلت لغة قيادة الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب الى مسار أقرب الى لغة "التحالف العباسي، فمع كل تطور لشكل جديد من اشكال "الردع الفلسطيني بقسمه الغزي"، تجد تهديدا ووعيدا وقصفا عشوائيا، ولم يكن إستشهاد طفلين في "غزوة بيبي" الأخيرة سوى دليل إثبات بفقدان السيطرة العقلية..

لم يكن يوما، ضمن حسابات الصراع مع دولة الكيان، أن تصبح "ألعاب الأطفال" بمثابة "سلاح ردع" او "قوة تهديد" تربك أحد أقوى جيوش العالم والأكثر تطورا، ويحيل حكومته الى "فلك هذياني خاص"، فتلك "الألعاب الورقية - البالونية"، هي اليوم حديث العالم ومادة بحث الوسطاء مع فصائل العمل الوطني، وهنا حماس تتصدر المشهد بحكم سيطرتها على القطاع كـ"حكومة أمر واقع"، وبين الكيان.

والحق، أن ما قامت به حكومة نتنياهو قدم "خدمة إستراتيجية" للطرف الفلسطيني (جناحه الجنوبي الغزي)، لإعادة صياغة قضايا البحث، وعلها المرة

الأولى التي تضع تل أبيب "سلاحا ما" على طاولة "التفاوض غير المباشر مع فصائل العمل الوطني شرطا مسبقا..

المخاوف - الهوس الإسرائيلي، أضاف لدور الشقيقة الكبرى مصر، مهاما الى جانب مهامها في المشهد الفلسطيني، حيث "التهدئة" باتت مسألة عاجلة تستبق ملف "المصالحة"، بل دون تحقيق ذلك فالمصالحة ستصاب بـ"عطل عملي"..

تصريحات حركتي حماس والجهاد، خلال "دورة المواجهة" الأخيرة، اكدت أنهما وضعا "وديعة خاصة" حول "التهدئة المراد لها بينهما وحكومة الكيان، "وديعة" تشير الى أن مصر باتت ليس راعيا للمصالحة فحسب، بل هي القناة الأساسية، بين الفصائل والكيان، ولم يعد هناك "شريكا مشوشا" للدور المصري، في المسألة الفلسطينية..

مصر تفاوض نيابة عن "قطاع غزة"، بشكل رسمي وبتفويض صريح وعلني، وليس "عملا تطوعيا"، ويمكن القول أنها من المرات القليلة التي تكشف "الفصائل" عن "تفويضها للشقيقة الكبرى"، وبدأت نتائج ذلك التفويض عمليا بـ"فرملة المواجهة" وعدم إنزالقها الى "حرب جديدة"، كما كشف ذلك مبعوث الأمم المتحدة ملادينوف (الوسيط التطوعي)، وبالتأكيد دون أن يعني ذلك زوال خطر حرب عدوانية جديدة تنفذها الطغمة الحاكمة في تل أبيب..

"وديعة غزة" تنقل طبيعة التفاوض الى مرحلة جديدة، ولم يعد الأمر بحثا في "نقل شروط أو بالأدق إملاءات إسرائيلية"، بل هناك "شروط فلسطينية محددة" وجب الاستجابة لها، خاصة وأن "ألعاب الأطفال الورقبة" ليست سوى جزء من "منظومة ردع نسبي" بيد أجنحة فصائل القطاع العسكرية..

مصر تبحث "شروطا وشروطا مضادة"، ودون توازن التجاوب" يصبح الاتفاق "عقدة" تبقى شبح المواجهة العسكرية قائم، بين حرب عدوانية وردع عسكري سيشهد جديدا في السلاح الفلسطيني، وخسائر "غير مسبوقة" للكيان الإسرائيلي..

المسألة التي تستحق الإهتمام السياسي، الى جانب "تطور الدور المصري التفاوضي"، هو غياب كلي لـ"الشرعية الرسمية الفلسطينية" ليس من باب الدور فحسب، بل من باب العلم أو المعلومة لما يتم بين تل أبيب وغزة عبر القاهرة،

ولا يعني نقل المعلومات عبر "غرفة التنسيق الأمني المشترك" بين أمن سلطة رام الله وأمن سلطة الاحتلال، قيمة لها..

وتزامن غياب الشرعية عن أي دور أو أثر في التفاوض غير المباشر والبحث عن صياغة "اتفاق تهدئة جديد" وبشروط جديدة لهو كشف لعورة هزالة المكانة التي تدعيها "تمثيلا"، وكم هي مفارقة تلك التي كانت يوم "المواجهة" الأخيرة وجود عباس ثلاثة أيام في موسكو، لم يهاتف طرفا يسأل عما يدور، وكأن الحدث في بلاد غير التي ينطق بإسمها..

المشهد هنا ليس صدفة سياسية، بل هو جزء من المعادلة التي ترتسم للمستقبل الفلسطيني، بين طرف يدعي الكثير دون أن يملك أوراقا حقيقية، وأطرافا تملك أوراقا يمكنها رسم خريطة جديدة في مسار المصالحة الفلسطينية العام، بل وستفرض ذاتها بقوة مضاعفة..

كيف يمكن لعباس وفصيله أن يتحدث عن "التمكين" و"الإستلام من الباب للمحراب"، وهو غائب الأثر في المشهد الأبرز مع الكيان تفاوضا ودورا وقوة..هل يمكن لفتح وسلطتها أن تصون "تهدئة" نتاج فعل عسكري هي ليست جزءا منه..

هل حقا يمكن لعباس وفصيله تجاهل الذي يحدث وما قد يكون نتاج "تلك المواجهة"..مسألة تستحق التفكير كثيرا قبل بحث "حراك المصالحة الجديد"..!

ملاحظة: حديث ناطق باسم فصيل عباس (فتح) ضد دور ملادينوف هو الوجه الآخر لحديث برهوم الحمساوي.. ليش جماعة عباس كتير زعلانين من دور الرجل..معقول لأنه يزور الإمارات كثيرا ولا يزور "سندهم قطر"..ممكن!

تنويه خاص: ألذ شيء تقرأ لساقط سياسي ومشبوه بالجملة عن سقطات للشقيقة مصر..أكيد مصر تعلم كثيرا عن هذا الشخص أفعالا وسلوكا ولصوصية..حكايات "ريغيف" الخليلي ضد مصر تزامنت من "حسر" دور مقدم المال لجيبه..مش هيك أبو التهويد!

"يسار تحالف عباس السياسي".. سلاما!

كتب حسن عصفور/ عندما قرر رئيس سلطة المقاطعة محمود عباس عقد "مجلس وطني" بمقاس مخططه في رام الله، وبالتنسيق الكامل مع دولة الفصل العنصري اسرائيل، تذرعت بعض فصائل "اليسار" الفلسطيني أنها قررت المشاركة من "اجل حماية الشرعية وتجديد شبابها"، وبحثت عن كل "مبررات اللغة والسياسة لتخدم موقفها"، الذي لم يكن أبدا إنحيازا للشرعية الوطنية..بل لغاية أخرى ترتبط بمصالح فئوية محددة بجانب مالي وظيفي، وبعضها تحت ضغط أزمة عصفت به، وطموح شخصي للحصول على منصب كان يعتقد أنه بابا "لرحلة شخصية جديدة"..

تلك القوى شاركت في أكبر عملية تزوير سياسي - قانوني في تاريخ منظمة التحرير ومجالسها الوطنية منذ عام 1964، حيث تم التلاعب بالعضوية وفقا لرغبة عباس وحقده، وتكريسا لمنهج "فرداني مطلق" برعاية دولة الكيان العنصري وأجهزة إحتلالها، فهي وليس غيرها من يحمي كل "قراراته" التي تتعلق بالقضاء على المنجز التاريخي للشعب الفلسطيني منظمة التحرير..

تزوير بدأ بمكان الإنعقاد، وبعضوية تم شطب وإستبدال خارج القانون، وتكرس التزوير العام، بعدم إنتخاب رئيس الصندوق القومي لأول مرة، كي يصبح جزءا من دائرة عباس المغلقة، ومعها تم شطب مسؤول الدائرة الإقتصادية لتصبح مع الصندوق تحت مسؤولية "غير علنية" لمستشاره الإقتصادي (الحائر في مهام يحملها وربما ينسى مسمياتها) محمد مصطفى..

وإستكمل عباس مهزلته ليس بالإستخفاف في التعامل مع قطاع غزة عبر تشكيل التنفيذية الجديد، بل أنه أعاد رسم المهام بما بتناسب وعملية تغيير طابع المنظمة التاريخي، ويتوافق مع هدف "تدميرها الصامت"، وحتى ساعته وبعد اشهر من إنتهاء مجلس المقاطعة، لم يعرف الشعب الفلسطيني حقيقة تشكيل تنفيذية المنظمة المفترض أنها ممثله الشرعي والوحيد..ولم تنشر وسائل إعلام عباس الرسمية "المسميات الرسمية" لأعضاء تنفيذية مجلس المقاطعة حتى تاريخه، وتمتفي بنشر بعض المهام عدم القيام بنشاط..وأيضا لم يوزع صائب عريقات كثير البيانات أي بيان توضيحي لأعضاء تنفيذية يدعي أنه أمين سرها!

ولأن عقد مجلس المقاطعة لم يكن بحثا عن "حماية الشرعية"، كما خادعت بعض قوى "اليسار" قواعدها أولا والشعب ثانيا، بل لهدف حصار الشرعية وإعادة إنتاجها بمقاس "سلطات الفرد العام"، والفاقد لكل مقومات الحكم سوى بعض من سلطات أمنية تسمح له بمطاردة معارضيه ومصدر مالي يستخدم ضد "الآخر وتهديد لكل من يفكر أن يكون مع الآخر"، وتعزيزا لدوره في عملية حصار قطاع غزة ومعاقبة أهلها على طريق تركيعها السياسي لفرض واقع "كياني خاص" هو هدف شاروني تم التخطيط له منذ العام 1995 بعلم وإطلاع من عباس شخصيا خلال لقاء مزرعة النقب الشهير صيف ذلك العام، وبعد عودة عباس من الخارج بإسبوع واحد لا غير..

كان الإعتقاد أن تخرج تلك القوى "اليسارية" (المضللة) عن صمتها، بعد إفتضاح الحقيقة السياسية لعباس وتعرية مخططه الخاص ضد منظمة التحرير، وإستخفافه النادر بها وعدم عقده أي لقاء للتنفيذية الجديدة، وتغييبها المطلق عن حركة الأحداث وتطورها، بل وقبل كل ذلك رمي كل قرارات المجلس التي حاولت بها أن تستر "عورتها الوطنية" بالشراكة مع المجلس التدميري، في سلة قمامة تحت درج مكتبه، ولم ينفذ قرارا واحدا مما اشاعوا أنها "قرارات ردع ضد المخطط الإسرائيلي الأمريكي"..(ليت أي منهم أو عريقات أو طبالي الزفة يخرجوا ويستعرضوا ما تم تنفيذه (عدا الإستمرار في حصار غزة وخدمة المحتلين)..

حتى مشاركة هذه "التنفيذية" في مناقشة ما سيكون، والخطة السياسية للقادم، لم تكن حاضرة أبدا، وكل صلتهم أعضاءها به "تفاوض غير مباشر"، إما بواسطة سكرتير التنفيذية أو من خلال مديرة مكتب عباس بالتخاطب العصري "الواتس آب"..

بل لم يقم عبر فصيله فتح بإعلامها وليس (التشاور) على الورقة المصرية، وتجاهلها كلية وكأنها "صفر سياسي"، ما أجبر الجبهة الديمقراطية أن تذهب الى حماس لتعلم ما لم تعلمه من المفترض أنه "حليفها الأساس"..

المسألة، لم تعد معرفة مخطط عباس لتدمير "الشرعية الفلسطينية"، فتلك مرحلة باتت من الماضي، بل السؤال لماذا تستمر هذه القوى في تغطية المؤامرة

السياسية المكشوفة، وهل يعقل صمتها وهي ترى الأمر مكشوفا جدا، بحكم خبرتها وخاصة البعض منها مشارك مبكر في المؤسسة الوطنية، وقائدها أحد أركان "القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني"، وصاحب مدرسة خاصة..

"حماية الشرعية"، إفتراضا أنه كان هدفهم من مشاركة عباس مجلسه التدميري، فهل الإستمرار بذات الطريق هو حقا لخدمة ذلك الهدف، أم أنه اصبح خيارا كارثيا لتدمير الشرعية الوطنية، وأي صمت مضاف هو جزء من تمرير مشروع مضاد للوطنية الفلسطينية، لن ينقذه سلوك ليس من مسار الحقيقة السياسية ..

بعض قوى اليسار التي شاركت بمجلس العار يمكنها أن تحدث "هزة سياسية" لمخطط تصفية الشرعية الوطنية، لو أنها قررت وضع حد لمهزلة منتجات مجلس المقاطعة والعمل سويا مع قوى وطنية باتت تمثل ثقلا حقيقيا ونوعيا في المشهد الفلسطيني، من أجل صياغة رؤية تعمل على منع إستمرار المؤامرة والإنطلاق لفرض وقائع تحمي "بقايا المشروع الوطني" بعد أن مسه مشروع التهويد الإستيطاني والتقاسم الوظيفي بين "سلطة بمقاس فرد" والسلطة صاحبة اليد العليا عليها سلطة الاحتلال..

هل تدرك تلك القوى أن اللحظة فارقة وهي من سيخسر ماضيا وحاضرا ولن تكسب أي مستقبل بمسارها الراهن ضمن "تحالف تدمير الشرعية"..!

ملاحظة: يبدو أن الفتى رامي رامي قرر فتح ملفات مالية خاصة بـ"أطراف محسوبة على تحالف عباس" تقدم لها أموالا دون أي تدقيق..قرارات ضمن صراع مراكز القوى الدائر خاصة مع تنامي عداء قيادة فتح له..قرارات "سرية" تستحق القراءة!

تنويه خاص: رفض حركة الجهاد اللقاء مع "جعجعاني فتح" في لبنان صفعة من نوع خفيف ورفضا لسلوك غير سوى وطنيا وأخلاقيا..النفي مشم بمصلحة الجعجعاني أبدا أبدا!